

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٣٩

الإثنين، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيد فلين
	البرازيل	السيد دي أوليفيرا ماركيز
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتى

## جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التكنولوجيا والأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-35743 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## صون السلام والأمن الدوليين

### التكنولوجيا والأمن

العديد من أدوات رسم الخرائط ونظام المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا السوائل لتعزيز رصدها لوقف إطلاق النار في المحافظة. وزادت التكنولوجيا استعدادنا لفهم الأزمات التي قد يكون لها بعد رقمي وتحليلها والاستجابة لها فضلا عن التصدي للمخاطر الرقمية. وعملنا، على سبيل المثال، مع الشركاء لإنشاء منصة للتعليم الإلكتروني بشأن إدارة المخاطر الرقمية.

ويمكن أن تكون التكنولوجيات الجديدة مفيدة في دعم العمليات السياسية، لا سيما لتعزيز الإدماج. واستخدمنا في مختلف مفاوضات السلام الحوارات الرقمية بمساعدة الذكاء الاصطناعي للوصول إلى آلاف المحاورين والاستماع إلى آرائهم وأولوياتهم. وكانت تلك طريقة مفيدة بشكل خاص للوصول إلى الفئات المستبعدة تقليديا، بما في ذلك النساء.

وفي ليبيا عقدت بعثة الأمم المتحدة خمسة حوارات رقمية شارك في كل منها أكثر من ١٠٠٠ شخص. وعزز ذلك الجهد من شرعية العملية حيث رأت مختلف المجتمعات المحلية أنه يمكن سماع أصواتها. وفي اليمن ومن خلال المشاورات الرقمية، أشرك المبعوث الخاص ماث النساء من مختلف المحافظات، الأمر الذي وفر نظرة أعمق على الأبعاد الجنسانية للحرب.

ويمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيات الرقمية أيضا إلى تحسين سلامة وأمن حفظة السلام والموظفين المدنيين التابعين لنا في الميدان. ويمثل إطلاق استراتيجية التحول الرقمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خطوة أساسية نحو تحقيق ذلك الهدف وتنفيذ الولاية بمزيد من الفعالية، وبالتالي زيادة قدرات الإنذار المبكر.

أخيرا، وبفضل تلك الأدوات، يمكننا تصور المعلومات ونقل تحليلات غنية بالبيانات لدعم عملية صنع القرار في مجلس الأمن. وببين عرضنا الأخير للواقع الافتراضي المقدم إلى مجلس الأمن بشأن كولومبيا كيف يمكننا أن نلفت انتباه هذه الهيئة إلى عملنا في الميدان بطرق جديدة.

إن فوائد التكنولوجيات الرقمية لصون السلم والأمن الدوليين متعددة. بيد أن التقدم في التكنولوجيا أسفر أيضا عن مخاطر جديدة

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة نانجالا نياولا مديرة Advox مشروع الحقوق الرقمية للأصوات العالمية، والسيد ديرك درويت، أستاذ مساعد في مركز دراسات السلام والأمن الدوليين بجامعة ماكغيل وزميل غير مقيم في معهد السلام الدولي.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلت بالإنكليزية): لقد غيرت التكنولوجيات الرقمية جميع جوانب مجتمعاتنا بشكل عميق. فهي توفر فرصا لا حدود لها للتنمية المستدامة والتعليم وشمول الجميع. فعلى سبيل المثال، أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي تحولا في مجالي حقوق الإنسان والدعوة الإنسانية، الأمر الذي مكن من تعبئة الناس في جميع أنحاء العالم بسرعة وكفاءة حول القضايا التي تتطلب اهتماما عاجلا. كما وفرت إمكانيات جديدة لعملنا في مجال السلام والأمن. وحسنت التطورات التكنولوجية قدرتنا على الكشف عن الأزمات وتحسين وضع مخزوناتنا من مواد المساعدة الإنسانية وتصميم برامج لبناء السلام تستند إلى البيانات.

كما نستخدم التكنولوجيات الرقمية في عملنا في مجال منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. وأود أن أقدم مثالين على ذلك.

وتعزز الأدوات الرقمية قدرتنا على جمع المعلومات والإنذار المبكر. ففي اليمن استخدمت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

في بعض الأحيان. إن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاستجابة المحدودة أو غير الكافية في بعض الأحيان من قبل الشركات المشغلة لها يمكنان من نشر المعلومات المضللة والمفاهيم المتطرفة والعنصرية والأفكار المعادية للمرأة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التوترات، وفي بعض الحالات، إلى تفاقم النزاع. ففي إثيوبيا، ومع تصاعد القتال، كان هناك ارتفاع مثير للقلق في المشاركات المنشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تنشر خطابا تحريضا، والتي ذهب بعضها إلى حد التحريض على العنف العرقي، كما أقر بذلك مجلس الأمن في بيانه الصحفي المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ (SC/14691).

ورأينا كيف يمكن أن تؤدي المعلومات المضللة وخطاب الكراهية عبر الإنترنت إلى أضرار في العالم الحقيقي، بما في ذلك أعمال عنف. ونعلم أن المعلومات المضللة يمكن أن تعرقل قدرة بعثتنا على تنفيذ ولاياتها بمقاومة الأكاذيب وتأجيج الاستقطاب. ونتخذ عددا من الإجراءات للتخفيف من تلك المخاطر، تقودنا في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، التي أطلقها الأمين العام، ومبادرات مثل "أتعهد بالتريث". ففي العراق، على سبيل المثال، بعد ورود تقارير عن تزايد المضايقات عبر الإنترنت للمرشحات في انتخابات العام الماضي، دخلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في شراكة مع منظمات المجتمع المدني لرصد خطاب الكراهية وإصدار تقارير عامة وتعزيز توعية الناخبين.

يجب أن نغتنم بصورة كاملة الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية للنهوض بالسلام، ولكن لكي نفعل ذلك، يجب علينا أيضا أن نخفف من المخاطر التي تشكلها هذه التكنولوجيات وأن نشجع استخدامها المسؤول من جانب جميع الجهات الفاعلة. ومن خلال الجمعية العامة، أحرزت الدول الأعضاء تقدما هاما في إنشاء إطار معياري لضمان السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وتتعاون الدول الأعضاء أيضا في وضع وتطبيق مجموعة من تدابير بناء الثقة لمنع نشوب النزاعات وتجنب المفاهيم الخاطئة وسوء الفهم والحد من التوترات.

كبيرة ويمكنه أن يؤثر على ديناميات النزاع نحو الأسوأ وهناك عدة أسباب تدعو إلى القلق حيث تضاعف عدد حوادث الاستخدام الخبيث للتكنولوجيات الرقمية لأغراض سياسية أو عسكرية من قبل الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية أربع مرات تقريبا منذ عام ٢٠١٥ وفقا لبعض التقديرات. كما تبعث الأنشطة التي تستهدف البنية التحتية التي توفر الخدمات العامة الأساسية مثل الوكالات الصحية والإنسانية على القلق الشديد. وفي الوقت نفسه، تثير الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل تساؤلات بشأن المساءلة البشرية عن استخدام القوة.

وكما أوضح الأمين العام، فإن الآلات التي لها صلاحية تقديرية وقدرة على إزهاق الأرواح دون تدخل بشري غير مقبولة سياسيا وبغيضة أخلاقيا ويجب أن يحظرها القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الجهات من غير الدول أكثر مهارة في استخدام التكنولوجيا الرقمية منخفضة التكلفة والمتاحة على نطاق واسع لتنفيذ خططها. ولا تزال جماعات مثل تنظيم داعش وتنظيم القاعدة نشطة على وسائل التواصل الاجتماعي، مستخدمة المنصات وتطبيقات المراسلة لتبادل المعلومات والتواصل مع أتباعها لأغراض التجنيد والتخطيط وجمع الأموال. وي طرح التوافر المتزايد لطرق الدفع الرقمية مثل العملات المشفرة تحديات إضافية.

وعلاوة على ذلك، تثير التكنولوجيات الرقمية مخاوف كبيرة تتعلق بحقوق الإنسان، من أنظمة الذكاء الاصطناعي التي قد تكون تمييزية إلى التوافر الواسع النطاق لتكنولوجيات المراقبة التي يمكن نشرها لاستهداف المجتمعات أو الأفراد. ويساورنا القلق أيضا إزاء الاستخدام المتزايد لتعطيل الاتصال بالإنترنت، بما في ذلك في حالات النزاعات القائمة، الأمر الذي يحرم المجتمعات من وسائل الاتصال والعمل والمشاركة السياسية.

ففي ميانمار، على سبيل المثال، ازدادت حالات تعطيل الإنترنت والهواتف المحمولة من حيث العدد والمدة منذ الانقلاب العسكري في ١ شباط/فبراير ٢٠٢١، لا سيما في مناطق العمليات العسكرية. ويمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تغذي الاستقطاب، بل والعنف

في هذه الإحاطة على بعض التحديات الكبيرة التي تتسبب فيها الرقمنة وثلاثة مبادئ رئيسية تتيح فرصا للعمل من أجل حماية السلام والأمن.

وكنتمهيد، أود أن أبين أن الحديث في ملاحظاتي عن التكنولوجيا الرقمية فيما يتعلق بالسلام والأمن يجب ألا يُفسر على أنه دعوة إلى عسكرة الإنترنت وتغليب الاعتبارات الأمنية في التعامل معها. ففي نهاية المطاف، تتمثل ولاية المجلس في صون السلام والأمن ومن المهم الاسترشاد بروح تحركها الرغبة في تحقيق السلام الإيجابي بنفس قدر ما تحركها الرغبة في الأمن، إن لم يكن أكثر. إن شبكة الإنترنت تمثل فضاءا للابتكار الهائل والإبداع والفرص. وعند التفكير في حل التحديات التي تواجه الإنترنت اليوم، أود أن أحث المجلس على الالتزام بالحفاظ على الإنترنت بوصفها منفعة عامة عالمية، تماما كما نقودنا روح التعاون عندما نفكر في فضاءات مثل أنتركتيكا أو الفضاء الخارجي.

ومع ذلك، وبعد سنوات عديدة من التناؤل غير المقيد بإمكانات التكنولوجيا، أصبحنا الآن في لحظة من تزايد الشكوك، حيث بدأت التهديدات التي تم تجاهلها أثناء محاولتنا تسريع وتيرة التقدم تتحقق. وفي البحث الذي أقوده مع Advox، نستخدم تصنيفا بسيطا لمساعدتنا على فهم هذه التهديدات حيث نصنف مجالات التكنولوجيا الرقمية إلى أربع فئات: البيانات وإمكانية الوصول والكلام والمعلومات.

وفيما يتعلق بموضوع الممارسات ذات الصلة بالشواغل المتعلقة بالبيانات والتي تستهدف تحديدا تكديس البيانات، مثل المراقبة أو الاستخدام المتزايد للاستدلال البيومتري، هناك ارتفاع مقلق في اقتصاد المراقبة على الصعيد العالمي، بما في ذلك الاستخدام الواسع لتكنولوجيات مثل برنامج بيغاسوس ضد القادة السياسيين والصحفيين وأعضاء المجتمع المدني. ويتم تطوير التكنولوجيا لجعل هذه الممارسات ممكنة في البلدان الغنية ثم يتم نشرها أو تصديرها إلى البلدان الفقيرة دون إيلاء اعتبار شامل لسياق الحقوق، مما يعرض أولئك الذين هم في طليعة النهوض بالسلام لخطر جسيم.

وعلى هذا النحو، ننضم إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الحث على وقف اختياري عالمي لتطوير وبيع

ولكن لا بد من بذل المزيد من الجهود للنهوض بالإطار المعياري الناشئ وتطويره وتنفيذه. ودعا الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) إلى إبرام اتفاق رقمي عالمي يحدد المبادئ المشتركة من أجل مستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع. وبالاقتتران مع الجوانب الأخرى لخطتنا المشتركة، مثل خطة السلام الجديدة ومدونة قواعد السلوك المقترحة التي تعزز النزاهة في مجال الإعلام، لدينا فرصة مهمة جدا لبناء توافق في الآراء بشأن كيفية استخدام التكنولوجيات الرقمية لمنفعة الناس والكوكب، مع التصدي في الوقت نفسه لمخاطرها. ولكن عمل الدول الأعضاء بصورة جماعية يظل أساسيا لتحقيق ذلك الهدف.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة نياولا.

**السيدة نياولا (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني ويسعدني أن أخطب مجلس الأمن اليوم بشأن مسألة التكنولوجيا الرقمية من حيث صلتها بالسلام والأمن. وكما سمع الأعضاء في الملاحظات الاستهلاية، فأنا باحثة أركز في عملي على استكشاف الصلات بين التكنولوجيا والمجتمع والسياسة وأولي اهتماما خاصا لتعميق فهمنا الجماعي للحقوق الرقمية.

خلال العقدين الماضيين، شهدنا نموا هائلا في استخدام التكنولوجيا الرقمية على جميع مستويات حياتنا الاجتماعية - على المستويات الفردية والجماعية والوطنية وعبر الوطنية. وللأسف، فإن ذلك النمو لم يُستكمل باستثمار مماثل في حماية أنفسنا من الأضرار التي سببها ذلك النمو، ولا بالتزام بفهم حقوق الإنسان والدفاع عنها داخل المنظومة التي نبنيناها. ببساطة، إن شهيتنا للرقمنة تفوق وعينا بآثارها. ومع تزايد الأدلة على الأضرار التي يسببها هذا النهج غير المنظم، فإننا نمر الآن بلحظة حاسمة لتقييمها وتحديد ما إذا كنا بحاجة إلى تغيير أو عكس مسار عملنا.

وسيكون من الحماقة محاولة تلخيص جميع تداعيات العصر الرقمي على الحقوق خلال الوقت الممنوح لي. وبدلا من ذلك، سأشدد

وفي العديد من البلدان التي لم يحدث فيها الانتقال بشكل صحيح، تحملت الفتيات الصغيرات العبء الأكبر للاستبعاد من الوصول إلى أي تكنولوجيا متاحة لأنهن فتيات. وعلاوة على ذلك، ففي بعض البلدان، بما فيها بعض البلدان الغنية، بينما كانت هناك زيادة في جعل التكنولوجيا الرقمية إلزامية للحياة المدنية، بما في ذلك تسجيل المواليد والوفيات وغيرها، كان هناك استثمار منخفض بشكل لاقت للنظر في جعل البنية التحتية الرقمية في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة أو بلغات الشعوب الأصلية وغير السائدة.

وتتظر مسألة التعبير في القيود المفروضة على حرية التعبير أو المعلومات أو الرأي. وفي العديد من البلدان، تعمل المنصات الرقمية جنبا إلى جنب مع المنصات التناظرية، مثل وسائل الإعلام والساحات العامة المادية، كمكان يمكن للناس فيه التجمع والتداول وتبادل الأفكار حول كيفية تحسين مجتمعاتهم. وحدثت زيادة كبيرة في استخدام التشريعات لتقييد قدرة الناس على المشاركة في هذا الخطاب، بما في ذلك القوانين التي توسع ظلما تعريف التشهير الجنائي لجعل جميع الانتقادات الموجهة إلى مسؤولي الدولة تقريبا غير قانونية. وأشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أنه تم تمرير ما لا يقل عن ٤٠ قانونا بشأن وسائل التواصل الاجتماعي بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وأن ٣٠ قانونا آخر كان قيد النظر خلال الفترة الزمنية نفسها.

ويتضمن العديد من هذه القوانين تعريفات واسعة النطاق للأضرار الأساسية التي يفترض أنها تعالجها بحيث تستخدم بشكل روتيني أولا ضد الصحفيين ومنقذي الدولة. ويتبع إقرار هذه القوانين عموما ارتفاع كبير في القضايا المدنية والجنائية ضد الصحفيين. ويجدر التأكيد في هذه المرحلة على أنه كثيرا ما يكون هناك بعد جنساني لتلك الممارسات، حيث تستهدف صحفيات مثل ماريا ريسا ورنا أيوب، أو عضوات في المجتمع المدني، بل وشابات عاديات، على وجه التحديد بسبب انتهاكات مزعومة للأداب العامة أو لمجرد قيامهن بعملهن.

وأخيرا، يتعلق مجال المعلومات بالممارسات التي تتلاعب بالمعلومات في المجال العام من أجل تشويه تصور الناس للواقع وبالتالي

تكنولوجيات المراقبة وتدعو مجلس الأمن إلى المشاركة في ممارسة الضغط على الشركات الخاصة للامتناع لهذا الوقف الاختياري. وهناك أيضا استخدام متزايد لتكنولوجيات جمع البيانات على نطاق واسع من جانب الكيانات الحكومية وغير الحكومية على السواء، أو استنباط البيانات عن حياتنا، دون وجود حافز داعم لحماية الحقوق الرئيسية مثل خصوصية البيانات أو حمايتها أو حتى إنكفاء الوعي بها. وفي مناطق النزاع، ازداد حجم البيانات المتعلقة بحياة اللاجئين بصورة هائلة، بما في ذلك زيادة في جمع وتخزين بيانات القياسات الحيوية من طالبي اللجوء المحتجزين في ظل ظروف مبهمه والتي تُستخدم أحيانا لحرمان اللاجئين من مستحقاتهم أو تقييد حرياتهم.

وتتعلق مسألة إمكانية الوصول بالممارسات النشطة والسلبية التي تحد من قدرة الناس على الوصول إلى الإنترنت، بدءا من عمليات تعطيل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى التفاوتات بين الجنسين وتعتمد الاستثمار المنقوص في البنية التحتية، على حساب المجتمعات المحلية ذات الموارد المنخفضة. وفي عام ٢٠٢١، وثقت منظمة "الوصول الآن" العالمية للحقوق الرقمية ١٨٢ حالة لإغلاق الإنترنت في ٣٤ بلدا، بزيادة عن عام ٢٠٢٠ والذي سُجلت خلاله ١٥٩ حالة إغلاق في ٢٩ بلدا. واستمرت أطول حالة إغلاق لشبكة الإنترنت قرابة ثلاث سنوات. وشهد البلد الذي حدثت فيه معظم عمليات إغلاق الإنترنت ١٠٩ حالات في عام واحد.

وبالإضافة إلى إغلاق الإنترنت، كانت هناك أيضا زيادة في الممارسات ذات الصلة مثل خنق النطاق الترددي وإغلاق وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما في فترات الانتخابات المشحونة. وتهدف هذه الاضطرابات إلى إحباط الخطاب المدني والمشاركة المدنية، وهي اعتداء مباشر على الديمقراطية والسلام.

وعلى نطاق أوسع، هناك عدة بلدان لا تزال تواجه فيها النساء عقبات منهجية أمام الوصول إلى الإنترنت - وهي حقيقة أصبحت واضحة بشكل خاص عندما حاولت المدارس في جميع أنحاء العالم التعليم بشكل افتراضي استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا.

التنظيمية، وهذا يقوض قيمة الإنترنت كموصل. ويخلص بحثنا إلى أن التهديدات الناشئة عن الرقمنة متعددة الأطراف - أي أنها نادرا ما يستمر احتواءها داخل بلد واحد، وعابرة للحدود الوطنية، لأنها تتطوي بشكل روتيني على نقل التكنولوجيا عبر الحدود الوطنية، وعبر الأجيال، لأننا نرهن إمكانية وجود إنترنت حرة للأجيال القادمة على الأمن المتصور في الوقت الحاضر. وتتطلب تلك الحقائق استجابة متناسبة. ولا يكفي تحديد فردى البلدان فقط. ما نحتاج إلى القيام به هو تحديد ثقافات السلطوية الرقمية قبل أن تتجذر وتتقل في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أود أن أذكر مرة أخرى بولاية مجلس الأمن في مجال الحفاظ على السلام والأمن وأحض على اتباع نهج متعدد الأطراف وعبر وطني وبين الأجيال للتصدي لتحديات حقوق الإنسان في العصر الرقمي. ولتحقيق هذا النهج، أود أن أحض المجلس على تذكر ثلاثة مبادئ.

أولا، الحقوق الرقمية هي حقوق إنسان، وأي جهد للتصدي لتلك التحديات يجب أن يبدأ أولا بحماية الإنسان من تجاوزات سلطة الدولة والشركات الخاصة.

ثانيا، على الرغم من تلك التحديات وغيرها، فإن قوة الإنترنت يمكن ولا يزال من الممكن تسخيرها من أجل الصالح العام، ويجب علينا تشكيلها وحمايتها بوصفها منفعة عامة عالمية، بدون السماح بأن تطغى مصالح الأمن أو الربح على مصالح السلام.

وأخيرا، أيا كانت الإجراءات التي يختار المجلس اتخاذها، يجب أن تنتظر إلى ما هو أبعد من هذه اللحظة لحماية تطلعات الأجيال المقبلة. فما هو المستقبل الرقمي المشترك الذي تجعله أفعالنا ممكنا، وما هو المستقبل الذي تطوقه أفعالنا؟ من الواضح أن هناك العديد من التجاذبات والتناقضات الراسخة في هذه المبادئ. فهل نريد دورا أكبر للحكومة أم أقل؟ ما هو الدور الذي ينبغي أن تلعبه الشركات الخاصة؟ كيف نوازن بين رغبتنا في التقدم التقني والرغبة في الاستخدام الكلي والعاقل؟

قدرتهم على التصرف بشكل مناسب استجابة للقضايا الاجتماعية أو السياسية. ويشمل ذلك ممارسات مثل المعلومات المغلوطة أو المعلومات المضللة أو التضليل الإعلامي، فضلا عن استخدام السلوك المنسق غير الحقيقي أو الدعاية الشعبية الزائفة لتغيير جدول الأعمال العام على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وأصبحت تلك الممارسات ممكنة من خلال الإنترنت التي تؤدي الإعلانات إلى زيادة الحركة عليها، وبالتالي، يمكن شراء التصورات الشعبية.

وفي مناطق النزاع، تستخدم الحكومات المعادية سلوكا منسقا غير حقيقي لإسكات المنتقدين بإمطارهم بالكثير من التعليقات السلبية بحيث تصبح وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم غير صالحة للاستخدام. وقد أنشأت الإدارات في العديد من البلدان إدارات حكومية مصممة خصيصا لتشكيل الخطاب على الإنترنت، أو منظمات شبيهة بالإخبارية لتشويه التصور عن سلوك الدولة أو لتلوين خطوط الاتصال بالكثير من الضوضاء بحيث لا يمكن للإشارة أن تمر عبرها. وتجعل هذه الممارسات مجتمعة من الصعب تحقيق السلام لأنها تجعل من الصعب على الناس الاتفاق على أسباب النزاع، وبالتالي، الاتفاق على ما يجب عمله لوقفه.

ولعل أكبر سبب للقلق هو أن زيادة تلك الممارسات لا يقتصر بالضرورة على أنواع معينة من الحكومات أو تلك التي يمكن أن نسميها بسهولة سلطوية. وبدلا من ذلك، وجد بحثنا تسامحا متزايدا للسماح للشواغل المتعلقة بالأمن القومي بتجاوز الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية.

ومن الأهمية بمكان، يجب أن أدق ناقوس الخطر بشأن ممارسة بناء وتصدير بلدان ديمقراطية اسميا للتكنولوجيات التي تمكن السلطوية الرقمية إلى بلدان استبدادية صريحة. وكل هذا قبل أن نتصدى للمظالم الكامنة في التقنيات نفسها، بما في ذلك المخاوف بشأن المظالم المضمنة في الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال.

وفي الوقت نفسه، فإن النظر إلى التحديات التي تواجه الإنترنت اليوم على أنها تحديات وطنية بحتة يؤدي إلى تجزئة الاستجابة



الإمام بالحالة والتحليل والاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام. واليوم، أجري بحثاً عن هذه المسائل في جامعة ماكغيل وأقدم المشورة لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بشأن نقاط تداخل التكنولوجيا، وطبيعة النزاعات، وتدخلات السلام والأمن الدوليين.

وأود اليوم أن أعرض وجهة نظري بشأن ثلاثة مواضيع مترابطة - أولاً، كيف تعيد التكنولوجيات الرقمية تشكيل النزاعات التي ينخرط فيها مجلس الأمن، وثانياً، كيف تؤثر تلك التكنولوجيات واستخدامها من جانب أطراف النزاع والأمن المتحدة نفسها على جهود المنظمة الرامية إلى منع العنف وحله، وثالثاً، أود أن أقدم بعض الاقتراحات إلى المجلس بشأن الطريقة التي يمكن بها لمجموعة أدوات الأمم المتحدة للسلام والأمن، ولا سيما عملياتها المتعلقة بالسلام، أن تتكيف للعمل على نحو أكثر فعالية ومسؤولية في تلك السياقات المتطورة.

فيما يتعلق بالموضوع الأول، المتعلق بالتأثير، استمع المجلس في عدة مناسبات سابقة إلى الكيفية التي عملت بها التكنولوجيات الرقمية كعوامل تسريع للديناميات داخل مجموعات وخارجها، ولمنصات للانتشار السريع للمعلومات المضادة أو المعلومات المغلوطة، وأدوات التلاعب بالسكان، بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة للدول والمتطرفة. ففي ميانمار، على سبيل المثال، فإن التحريض غير الخاضع للرقابة على العنف على فيسبوك والخوارزميات وهو ما أبرز دور الأفكار المتطرفة جرى توثيقه بشكل جيد في المساهمة في أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة ضد شعب الروهينغا. ومنذ ذلك الحين، استخدم الوصول إلى الإنترنت والاتصالات كأداة للسيطرة على اللاجئين في كوكس بازار. وفي الآونة الأخيرة، سلط النزاع في أوكرانيا الضوء على الأهمية المحورية للخطاب العام بالنسبة لاستراتيجيات معظم أطراف النزاعات الحديثة، إن لم يكن كلها.

وفي العديد من النزاعات والبيئات الهشة التي تعمل فيها الأمم المتحدة، من المهم ملاحظة أن السكان مستهدفون بوضوح بالمعلومات الخاطئة والمضللة. وتفتقر بعض البلدان، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى ثقافة مهنية صحفية تقليدية وبنية تحتية إعلامية، مما

أعتقد أنه مع أخذ تلك المبادئ في الاعتبار، تصبح بعض الإجراءات التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها لحماية الحقوق الرقمية وضمان أن تؤدي التكنولوجيات الرقمية دوراً إيجابياً في السلام والأمن الدوليين واضحة. يجب على الأمم المتحدة أن تواصل استخدام قدرتها التي لا مثيل لها على عقد الاجتماعات لتعزيز المداوولات وحشد الدعم للحفاظ على الإنترنت بوصفها منفعة عامة عالمية. ويجب على الأمم المتحدة أن تستخدم صلاحيتها في وضع جدول الأعمال لضمان إدماج حقوق الإنسان بأثر رجعي واستباقي في التكنولوجيات الرقمية التي نبنيها ونستخدمها. ويجب على الأمم المتحدة أن تستخدم صلاحيتها في وضع المعايير لتعزيز الاتفاق على معايير حقوق الإنسان التي من شأنها أن تجعل المستقبل الرقمي الحر والأمن والعاقل ممكناً، ليس فقط لهذا الجيل، ولكن أيضاً للأجيال القادمة.

في الختام، يجب على الأمم المتحدة أن تحشد الدعم لأولئك الذين كانوا في طليعة هذا العمل في جميع أنحاء العالم، وغالباً ما يتعرضون لخطر شخصي كبير، ويتكلمون علناً دفاعاً عن أولئك، مثل علاء عبد الفتاح، الذين عانوا من مظالم جسيمة بسبب الطريقة التي استخدموا بها الإنترنت للنهوض بالمثل الديمقراطية.

وفي هذه اللحظة، نحن نسير بشكل جماعي على مسار نحو مستقبل رقمي ظالم، ولكن من الممكن اتباع مسار مختلف وأكثر عدلاً، ولدى المجلس فرصة لتقريبنا أكثر نحو ذلك المستقبل الأفضل.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيدة نيايولا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد درويت.

**السيد درويت (تكلم بالإنكليزية):** إنني ممتن جداً لإتاحة هذه الفرصة ولشرف إحاطة المجلس علماً عن كيفية تأثير التكنولوجيات الرقمية المتطورة على طبيعة النزاعات العنيفة وعن الآثار المترتبة على جهود الأمم المتحدة لمنع العنف والحفاظ على السلام وتخفيف المعاناة والحرب.

وكما ذكرت رئيسة المجلس، فقد شاركت في تطوير القدرات التكنولوجية للأمم المتحدة على مدى عدة سنوات، ولا سيما من منظور

النفوذ المحليين تهدف إلى تقويض عمليات البعثة التي من شأنها أن تعطل الشبكات الاقتصادية غير المشروعة. وفي حالات أخرى، يبدو أن الجهات التي تنشر المعلومات المضللة تحركها أهداف أيديولوجية، فيما يبدو في حالات أخرى كما لو أن الأمم المتحدة توفر ستارا فعالا للدولة المضيفة أو لشركائها الذين يسعون إلى صرف الانتباه عن أدائها في توفير الأمن والخدمات لسكانها. وأيا كانت الدوافع، فإن تلك الهجمات تحد بشكل خطير من إمكانية وصول الأمم المتحدة إلى السكان المحليين المحتاجين وتقوض علاقتها مع الحكومات المضيفة والأطراف في عمليات الوساطة والسلام، وفي بعض الحالات تهدد بشكل خطير سلامة وأمن حفظة السلام.

ولكن من المهم بنفس القدر الاعتراف بالدور الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية في تمكين الأمم المتحدة من تنفيذ ولاياتها بفعالية في بيئات النزاعات الحديثة. فعلى سبيل المثال، تستخدم عمليات الأمم المتحدة للسلام في الصومال ومالي تكنولوجيات معالجة اللغات الطبيعية لاكتساب فهم دقيق بسرعة للتصورات المحلية والخطاب السياسي الوطني. ويجري استخدام تكنولوجيات الرصد والمراقبة، مثل المنظومات الجوية غير المسلحة بدون طيار، مع زيادة فعالية إدماجها في أدوات جمع البيانات النوعية والكمية على نطاق البعثة ونظم تحليلها لتوليد معلومات استخباراتية أعلى جودة لحفظ السلام. ويُترجم ذلك إلى الكشف على نحو أكثر استتارة عن التهديدات واتخاذ إجراءات أسرع لحماية المدنيين، وبطبيعة الحال، لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أود طرح بعض الأفكار لكي ينظر فيها المجلس بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة التكيف مع آثار التكنولوجيات الرقمية على النزاع والتخفيف من الآثار السلبية لتلك التكنولوجيات على عملياتها واستخدام التكنولوجيات الرقمية بقدر أكبر من الفعالية والمسؤولية في تلك السياقات. وفي هذا الصدد، يتبادر إلى ذهني أربعة مجالات على وجه الخصوص.

أولاً، ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أوضح وأكثر تروياً بوصفها جهة فاعلة في مجال الإعلام في بيئات النزاع. ويمكن بصورة

يجعل الناس يعتمدون بشكل حصري تقريباً على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار. وعلاوة على ذلك، وبينما تبذل شركات وسائل التواصل الاجتماعي جهداً كبيراً في عملها لمكافحة المعلومات المضللة على منصاتها، فقد أظهر الكشف عن وثائق داخلية من فيسبوك في عام ٢٠٢١ أن موارد الإشراف على المحتوى تُخصص في معظمها للولايات المتحدة والغرب، في حين يتم تجاهل البيانات الهشة والمتضررة من النزاعات. وفي هذا الصدد، لدى مجلس الأمن فرصة لمطالبة شركات وسائط التواصل الاجتماعي بتطبيق مسؤولياتها بالتساوي عبر نطاقها العالمي.

وبالإضافة إلى تأثيرها على ديناميات النزاع، أصبحت التكنولوجيات الرقمية على نحو متزايد ساحة هامة لحماية حقوق الإنسان أو الحرمان منها في حالات النزاع. ففي أفغانستان، تحدث المدنيون عن تأثير الطنين الدائم للمنظومات الجوية غير المأهولة على صحتهم العقلية، فيما يستخدم المجلس العسكري في ميانمار سيطرته على الإنترنت لاستهداف معارضي انقلاب عام ٢٠٢١ وللحد من قدرتهم على التواصل والتنظيم. وخلال أزمة المهاجرين الناجمة عن النزاع في سورية ومؤخراً في النزاع في أوكرانيا، برزت إلى الواجهة أسئلة خطيرة حول الموافقة المستنيرة على جمع وإدارة البيانات البيومترية، بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

وإذ أنقل إلى الموضوع الثاني، المتعلق بالأثر على عمليات السلام، فإنه مع تزايد مركزية التكنولوجيات الرقمية والسرد المتعلق بمنطق الحرب، تتجر عمليات الأمم المتحدة المنتشرة في سياق تلك النزاعات حتماً إلى استراتيجيات أطراف النزاعات للتأثير على النتيجة لصالحها. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، باتت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هدفاً لحملات متعمدة ترمي إلى تقويض مصداقية البعثة في أعين السكان. ويبدو أن دوافع تلك الأنشطة تختلف اختلافاً كبيراً تبعاً لسياق النزاع والجهات الفاعلة المعنية. ففي مالي، على سبيل المثال، يبدو أن المعلومات المضللة التي تستهدف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من قبل بعض أصحاب



تميل عمليات الأمم المتحدة لاعتماد أطر ومبادئ الدول الأعضاء لاستخدام تلك الأدوات، أود أن أقول للمجلس إن تلك العمليات مختلفة من حيث مصالحها ومسؤولياتها عند استخدام التكنولوجيات الحساسة في حالات النزاع.

ولذلك، وك توصية رابعة، أود أن أبرز أهمية طرق حصول الأمم المتحدة على التكنولوجيات الجديدة واستخدامها لها فيما يتعلق بمصادقية تلك البعثات في الميدان ووضعها السياسي. وقد أظهرت التجربة أن شراء التكنولوجيات الجديدة الحساسة وإقامة شراكات بشأنها يتسمان بفعالية قصوى عندما يعززان حياد الأمم المتحدة ويوفران ضمانات علنية موثوقة بالاستخدام المسؤول.

ولذلك، أحث الأمانة العامة على تطوير أدواتها وسياساتها وإجراءاتها الأساسية الخاصة بها والتي تأخذ في الاعتبار الطابع المتميز للأمم المتحدة بوصفها مستخدما لتلك التكنولوجيات. وهناك بالفعل عمل قيم يجري الاضطلاع به في هذا الصدد، بما في ذلك في إدارة عمليات السلام، التي تعكف على إثراء سياساتها المتعلقة بالرصد والمراقبة، وكذلك في الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة بقيادة مبادرة "جس النبض العالمي" التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ سياسة تتعلق بخصوصية البيانات على نطاق المنظومة. وإذا ما أتقنت هذه الجهود وجرى بشفاافية تامة تجاه الدول الأعضاء والجمهور، أعتقد أنه سيكون لها أثر معياري هام في وضع معيار لكيفية استخدام التكنولوجيات الحساسة استخداما مسؤولا في حالات النزاع التي تشتمل على فئات سكانية ضعيفة.

وينبغي أن تشمل تلك الجهود إجراء تقدير صريح لحدود قدرة الأمم المتحدة على حماية المعلومات الحساسة، ولا سيما المعلومات الفردية، من تدخلات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وأن تشمل لاحقا استعراضا للممارسات المتعلقة مثلا بجمع البيانات البيومترية أثناء سير العمليات الإنسانية. وينبغي أن يشمل ذلك الاستعراض أيضا وضع مزيد من التوجيهات بشأن كيفية تبادل الأمم المتحدة للمعلومات مع القوات غير التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك القوات العسكرية الموازية والسلطات المضيفة والجهات الفاعلة الدولية في مجال سيادة

متزايدة اعتبار الحصول على معلومات دقيقة حقا من حقوق الإنسان في حالات حرب المعلومات، وللأمم المتحدة دور في قول الحقيقة وكفانة للحصول على معلومات موثوقة. وأود أن أشير إلى أن ذلك دور ما فتئت بعثات الأمم المتحدة تؤديه لسنوات عديدة في إطار آليات عمليات السلام، على سبيل المثال، من خلال رصد وقف إطلاق النار. ومن ثم، يجدر النظر في الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من الممارسات الجيدة التي تبلورت من خلال تلك الآليات لإعلام المجتمعات بصورة أعم في حالات النزاع.

بيد أنه كي تؤدي الأمم المتحدة هذا الدور، سيكون من المهم للغاية أن تكتسب عملياتها ثقة مختلف فئات السكان وأن تحافظ عليها. وهذه ليست بالمهمة السهلة عندما تتطوي بعض أنشطة الأمم المتحدة مثل حماية المدنيين أو تقديم الدعم لسلطات الدولة المضيفة على احتمال جعل البعثات عرضة للانتقادات - التي تكون مبررة أحيانا وفي أحيان أخرى لا تكون كذلك - بل وأكثر من ذلك عندما تكون تلك البعثات هدفا لحملات التضليل. ولهذا السبب، ثمة حاجة، كأولوية ثانية، إلى أن تزيد عمليات الأمم المتحدة للسلام قدراتها بشكل كبير على رصد وتحليل الفضاء المعلوماتي والاستجابة بفعالية في مواجهة الاتصالات الخبيثة. وعلى حد تعبير تقرير صدر مؤخرا عن المعهد الدولي للسلام، تحتاج البعثات إلى "توقع الأزمات وإعادة صياغة السرد بشكل استباقي والانخراط في اتصال ثنائي الاتجاه وليس اتصال أحادي الاتجاه" و "تكييف رسائلها لتتواءم مع جماهير محددة".

ثالثا، ستحتاج الأمم المتحدة نفسها إلى تكنولوجيات جديدة وقدرات على استخدامها بفعالية، سواء في ميدان الاتصالات أو في مجالات الإلمام بالحالة واستخبارات حفظ السلام وتحليل البيانات لأغراض التخطيط الاستراتيجي والتكنولوجيات الجديدة للحوار والوساطة، على سبيل المثال لا الحصر. وبينما تحرز الأمم المتحدة تقدما من خلال العديد من الابتكارات المثيرة في تلك المجالات، بما فيها تلك التي أبرزتها السيدة ديكارلو، فإن ثمة أهمية حيوية لأن ندرك أن تلك الأدوات تتطوي على مسائل أخلاقية وقانونية وسياسية هامة ومعقدة تؤثر على حقوق الناس الذين يعانون بالفعل من النزاع. وبينما قد

مسؤولاً في فعل خير هائل في نفس النزاعات والسياقات التي تضر بها. ففي نهاية المطاف، تنطوي هذه التكنولوجيات على إمكانات هائلة لدعم العمل الجيد الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. إذ يمكن لأدوات وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة تسهيل الوصول إلى المعلومات المنقذة للحياة قبل وأثناء النزاع. ويمكن للبيانات المستمدة من السواتل أن تحدد المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، وأن توفر معلومات بالغة الأهمية لحفظه السلام، وأن تحسن الاتصالات في حالات الطوارئ أثناء النزاعات والكوارث الطبيعية. يمكننا تحديد المجاعات ووقفها قبل أن تبدأ. ويمكننا إيجاد منازل ومساكن ووظائف للاجئين. ويمكننا أن نحمي بشكل أفضل حفظة السلام التابعين لنا وأولئك الذين كُلفوا بخدمتهم.

ولكن علينا أيضاً أن نتصدى لتحديد ملح، وهو الطريقة التي يساء بها استخدام التكنولوجيات الرقمية لتقييد حقوق الإنسان وتأجيج النزاعات. في أيدي جهات حكومية، وفي بعض الحالات جهات غير حكومية، تُستخدم هذه التكنولوجيات لقطع سبل الوصول إلى المعلومات، وقمع حرية التعبير، ونشر معلومات مضللة، وبالتالي تصعيد النزاع، وتقويض القيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة التي نحن مكلفون بدعمها.

ففي جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، شكلت المعلومات المضللة التي تستهدف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تهديداً لسلامة وأمن حفظة السلام وقوضت قدرة البعثات على حماية المدنيين. وفي إثيوبيا، قطعت السلطات الاتصال بشبكة الإنترنت في منطقة تيغراي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ لدى اندلاع النزاع بين قوات الدفاع الوطني الإثيوبية والقوات الإقليمية في تيغراي. هذه الإجراءات تعيق قدرة المدنيين على الحصول على الخدمات الصحية، وتؤخر توثيق الفضائع وانتهاكات حقوق الإنسان، وتعطل الخدمات المالية، وتقيد قدرة أفراد الأسرة على الاتصال بأحبائهم عبر الإنترنت.

كما أن بلدانا تجلس على هذه الطاولة ذاتها تستخدم التكنولوجيا لمضايقة المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة ومراقبتها وحظر

القانون، تمشياً مع سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

في الختام، نتناول مناقشة اليوم مجموعتي مسائل متميزتين جداً ولكنهما مترابطتان بشدة هما: أولاً، كيف تغير التكنولوجيات الرقمية طابع النزاع في الحالات التي تعمل فيها الأمم المتحدة؛ وثانياً، كيف تستخدم الأمم المتحدة نفسها التكنولوجيات الرقمية في خدمة ولاياتها. وتتطلب كلاهما دراسة ومناقشة دقيقتين، فضلاً عن استجابات سياساتية وتنفيذية متميزة. والتعامل مع كلتا المجموعتين من المسائل بشكل صحيح أمر ذو أهمية بالغة لنجاح عملياتنا الحالية والمستقبلية. وثمة دور حاسم للمجلس في هذا الصدد.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد درويت على إحاطته.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. لقد أوضحت ملاحظاتها أن التكنولوجيات الجديدة تؤدي بالفعل دوراً حاسماً في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأنه من الضروري استخدامها بطريقة بناءة. وأشكر السيدة نياولا على وجهة نظرها القيمة بشأن الفوائد والتحديات التي يواجهها الناشطون في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني من الاستخدام المحتمل لتلك التكنولوجيات، وكذلك إساءة استخدامها. وأشكر السيد درويت على مشاطرته الطرق التي يمكن بها استخدام التكنولوجيا الرقمية لدعم عمل حفظة السلام التابعين لنا، بينما يمكن أيضاً لإساءة استخدامها أن تقوضهم. واسمحوا لي بالتأكد من تعظيم الأول وتقليل الثاني لأدنى حد. تتعلق هذه الإحاطة بفرصة هائلة وتحد ملح.

فالفرصة سانحة أمام مجلس الأمن لتسخير قوة التكنولوجيا الرقمية للنهوض بالسلم والأمن من أجل استخدام تلك الأدوات استخداماً

ونحن نعمل من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المحافل لمناصرة إطار للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، والذي يوضح أن القانون الدولي ينطبق على الأنشطة السيبرانية للدول ويضع مجموعة من المعايير الطوعية لتوجيه سلوكها في وقت السلم. كما أننا نقف مع البلدان في جميع أنحاء العالم للحماية من الأنشطة السيبرانية الخبيثة والتصدي لها. وفي جميع أنحاء العالم تؤدي أشكال التحرش والإساءة الجنسية عبر الإنترنت، بما في ذلك حملات التضليل ضد القيادات النسائية، إلى تعطيل مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار بشأن مسائل السلام والأمن.

علينا أن نعمل معا لمكافحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة على مستوى العالم. وتضطلع الأمم المتحدة بالفعل بدور رئيسي في إنتاج معلومات شفافة يسهل الوصول إليها وفي الدفاع عن الصحفيين العاملين في الخطوط الأمامية.

ويتعين علينا أيضا أن نغتتم الفرص المتاحة لإطلاق العنان للإمكانات الكامنة للتكنولوجيات من أجل النهوض بالسلام والأمن. ولذلك أطلقت في الشهر الماضي مجموعة من ٦٠ شريكا عالميا "إعلان مستقبل الإنترنت" من أجل تنشيط رؤية ديمقراطية للإنترنت العالمي. ونحن ندعو جميع السلطات ذات الصلة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة الملزمة بالتمسك بمبدأ الإعلان إلى الانضمام إلينا. ولكي نحافظ بفعالية على السلم والأمن في القرن الحادي والعشرين يجب أن نتصدى لتهديدات القرن الحادي والعشرين وأن نستخدم أدوات القرن الحادي والعشرين. لقد حان الوقت لكي تسخر الأمم المتحدة بمسؤولية قوة التكنولوجيا الرقمية لمواجهة تحدياتنا الأكثر إلحاحا والنهوض بالسلم والأمن في جميع أنحاء العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

**السيد خوجة** (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه الجلسة في التوقيت المناسب لمناقشة هذا الموضوع المعقد بقر ما هو هام. ونشكر أيضا وكالة الأمين العام ديكارلو على رؤاها الثاقبة دائما.

نشرها وقمعها بشكل تعسفي أكثر من أي وقت مضى. وما من مكان يتجلى فيه ذلك أكثر من الحرب التي اختارت روسيا شنها على أوكرانيا. فالحكومة الروسية تواصل قطع الاتصال بالإنترنت وتقييده وإضعافه، وفرض الرقابة على المحتوى، ونشر المعلومات المضللة على الإنترنت، وترهيب الصحفيين واعتقالهم بسبب نقلهم للحقائق المتعلقة بغزوها. هذه الممارسات خاطئة بنفس قدر انتشارها الواسع النطاق. وكما سمع المجلس بالفعل من السيدة نيا بولا، تقدر المنظمة غير الحكومية "الوصول الآن" بأنه في عام ٢٠٢١ كانت هناك ١٨٢ حالة إغلاق للإنترنت في ٣٤ بلدا. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أننا كثيرا ما نسمع ادعاءات بأن هذه الإجراءات تتخذ باسم حماية السلم والأمن. وما من شيء أبعد عن الحقيقة من ذلك.

وما زلنا نرى أيضا أطرافا غير حكومية، بما في ذلك إرهابيون ومتطرفون عنيفون، تستخدم منصات الاتصالات على الإنترنت للتجنيد والتطرف والتعبئة للعنف. يجب علينا جميعا نحن الملتزمين بالتصدي للنزاعات ومنع نشوبها في جميع أنحاء العالم أن نقوم بدورنا لضمان أن تكون التكنولوجيات قوة للتغيير الإيجابي، وليست أداة يُساء استخدامها لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتأجيج الكراهية ومفاجمة النزاعات.

ولهذا السبب تعمل الولايات المتحدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بهذا الجهد العالمي. ونحن من جانبنا نندد باستخدام الإغلاق الجزئي والكامل للإنترنت والرقابة وغيرها من التكتيكات لمنع ممارسة حرية التعبير على الإنترنت. وفي متابعة لمؤتمر قمة الديمقراطية، نواصل توحيد جهودنا مع شركائنا في "التحالف من أجل الحرية على شبكة الإنترنت" بغية حماية حرية الإنترنت وضمان احترام النظم الإيكولوجية الرقمية بأكملها للأطر الدولية لحقوق الإنسان.

ونحن نعلم أن أدوات المراقبة وغيرها من التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج يمكن أن يُساء استخدامها لتهديد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم. ولهذا السبب نستخدم ضوابط التصدير لمساءلة الشركات التي تطور برامج التجسس وغيرها من التكنولوجيات الممكنة لمثل هذا النشاط الضار أو تتاجر بها أو تستخدمها.

ويزيد إنتاج الأغذية ويحسن مصادر الطاقة ويدير عمليات الإنتاج. غير أنه قد يؤدي أيضا، إذا لم يُستخدم بشكل صحيح، وخاصة إذا لم تُحترم الأخلاقيات، إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، من قبيل المراقبة غير المبررة التي تستهدف مجموعات ومجموعات محددة. وبما أن التكنولوجيا عادة ما تتطور بوتيرة أسرع مما يمكن للدول أن تستوعب أثرها الكامل، يجب أن نتأكد من أن المبادئ والقيم الأساسية - مثل الإنصاف والمساواة واستيعاب الجميع والمسؤولية والشفافية والمساءلة - في مأمن من الآثار السلبية.

ومما يؤسف له أن هناك زيادة كبيرة في قدرة التكنولوجيا على التأثير بشكل خطير على التماسك الاجتماعي، وبطبيعة الحال، على السلام والأمن الدوليين من خلال إساءة استخدامها من جانب الجهات من الدول أو غير الدول. وتعتمد بعض البلدان باستمرار إلى تقديم معلومات مضللة وتشويه الحقائق والتدخل في العمليات الديمقراطية للبلدان الأخرى ونشر الكراهية وتشجيع التمييز والتحرّض على العنف أو تأجيج النزاعات من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية استخداما سيئا. وعلى نفس المنوال، نتابع بقلق عمليات حجب الإنترنت وتقييد حقوق الإنسان وحرّياته والحرمان منها من خلال عمليات الحجب تلك. وقد عرض مقدمو الإحاطات أمثلة ملموسة على ذلك. وينبغي أن نضع الجهود الرامية للتخفيف من الضرر الذي قد تسببه، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي" (A/74/821)، كما ينبغي أن ننظر بعناية في ما قدمه من توصيات.

وأود أن أسلط الضوء على موقف ألبانيا الثابت المؤيد لفضاء إلكتروني عالمي مفتوح وحر ومستقر وآمن يُطبق فيه القانون الدولي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، تطبيقا كاملا، دعما للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء زيادة الأنشطة السيبرانية والرقمية الخبيثة في الأشهر الأخيرة. ونعلم أن أعمال روسيا، بما فيها تلك التي استهدفت هياكل أساسية حيوية، تسببت في انقطاع الاتصالات لا في أوكرانيا

ويسرنا أن المجتمع المدني قد حظي بمكانة بارزة في هذه الجلسة - ولسبب وجيه، حيث سمعنا ما عرضه بنطاقه الواسع والتوصيات التي قدموها. ولذلك أشكر السيدة نياولا والسيد درويت.

لقد غير التطور السريع للتكنولوجيا الكيفية التي يعمل بها العالم، مما أثر على كل جانب من جوانب الحياة العصرية. فلقد أصبحت متأصلة في حياتنا اليومية لدرجة أنه من الصعب أن نتذكر ما كان عليه العالم من قبل.

لا يمكن إنكار أن التكنولوجيا الحديثة تجلب عددا من المزايا عبر قطاعات متعددة. ويستفيد الأفراد والدول والحكومات والصناعة والرعاية الصحية والنظم المالية والمنظمات الإقليمية والدولية وبعثات حفظ السلام من النمو السريع للتكنولوجيات الرقمية. فهي تساعد الناس على أن يصبحوا أكثر إنتاجية وتعين الشركات والكيانات على أن تصبح أكثر ابتكارا ومرونة وتكيفاً من أي وقت مضى.

وتبيننا بسعادة الربط بين الأجهزة والمنظومات، مما جعل حياتنا وعملنا أسهل بشكل واضح، ولكن ذلك يأتي مصحوبا حتما بتكلفة التعرض لمجموعة واسعة من التهديدات من قوى خبيثة. ولا حاجة إلى شرح الصلة بين "التكنولوجيات الجديدة والتهديدات الجديدة".

وكما سمعنا اليوم، هناك فهم مشترك للمخاطر الهائلة الناشئة عن الأنشطة الخبيثة التي تضطلع بها الجهات من الدول ومن غير الدول على حد سواء. وثمة تأثير مباشر لإساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على السلام والأمن الدوليين، لأنها تقوض سلامة المجتمع العالمي وأمنه ونموه الاقتصادي واستقراره، مما يؤدي إلى نشوب المنازعات والنزاعات.

ونظرا للشواغل المتزايدة بشأن الطابع المزدوج الاستخدام للتكنولوجيا وآثارها على صون السلام والأمن الدوليين، من المهم جدا أن يضطلع مجلس الأمن بدور قيادي في تقييم هذه المخاطر والآثار. ولذلك، أرحب بشدة بعقد جلسة اليوم.

إن الذكاء الاصطناعي يصنع المعجزات في العديد من القطاعات، بما في ذلك قطاعا الزراعة والطب - فهو ينقذ الأرواح

خلال السلوك المسؤول أولاً، ثم وضع أطر معيارية بشأن كيفية تأثير التطورات التكنولوجية على الأفراد والدول والمجتمعات واستخدامات التكنولوجيا وتطبيقاتها التي تولد أكبر قدر من الاضطراب، لا سيما تلك التي تشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن. أما بالنسبة لجوانب التكنولوجيا الأخرى العديدة، فعلى أن نقرر ما إذا كنا سننشاطر فوائدها الهائلة أم سنحمل تكاليفها الباهظة.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة ديكارلو والسيدة نيايولا والسيد درويت على إحاطاتهم. وسأركز على ثلاث نقاط.

أولاً وقبل كل شيء، تتيح التكنولوجيات الرقمية الفرصة لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وتأتي عمليات حفظ السلام في طليعة تلك الجهود. وتضمن البيان الرئاسي المعتمد في آب/أغسطس (S/PRST/2021/17) بمبادرة من الهند تقييماً للحالة. ووجد أن هذه التكنولوجيات تسهم في كفالة سلامة حفظة السلام وأداء العمليات، لا سيما بهدف تحسين حماية المدنيين. وأنها تحدث ثورة في الاتصالات الاستراتيجية لحفظ السلام. ولذلك ستواصل فرنسا دعم كل تلك الابتكارات.

إن التكنولوجيا وسيلة أيضاً لتعبئة المجتمع المدني وإشراكه. ففي السودان، أجرت بعثة الأمم المتحدة في السودان مشاورات عبر الإنترنت أتاحت للمجتمع المدني بأسره إسماع أصواته، بما في ذلك في المنطقة. وتسهم التكنولوجيات أيضاً، من خلال تيسير تدفق المعلومات، في مكافحة الإفلات من العقاب، كما يتضح من التغطية الإعلامية والمعلومات المستمدة من مصادر علنية في سياق النزاع في أوكرانيا.

بيد أن الاستخدامات الخبيثة للتكنولوجيات تزداد انتشاراً ويمكن أن تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وتلك هي نقطتي الثانية.

وينطبق ذلك على تطور التهديدات السيبرانية، كما يتضح مرة أخرى من النزاع في أوكرانيا. وقد أدانت فرنسا والاتحاد الأوروبي،

فحسب بل في أجزاء أخرى من أوروبا أيضاً، من خلال الهجوم المتمدد على سائل فياسات في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، قبل ساعة واحدة فقط من غزو روسيا غير المبرر لأوكرانيا دون سابق استقار.

كما استهدفت هجمات إلكترونية قيل إنها شنت من روسيا التدخل في انتخابات أوكرانيا عن طريق استهداف شبكتها الكهربائية وتخريب مواقعها الإلكترونية الحكومية ونشر برمجيات خبيثة في منظوماتها، مما كان له تأثير مدمر. وتُستهدف بلدان غرب البلقان، التي أنتمي إليها، بشكل منهجي من خلال حملات تدخل وتلاعب بالمعلومات من أجل زعزعة الاستقرار السياسي عمدا وتقويض تطلعاتها الأوروبية - الأطلسية. غير أننا لن نسمح بذلك، وسنقاومه.

ومن أبرز الأمثلة الأخرى الأنشطة الخبيثة المتكررة التي يقوم بها نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يحاول جمع المعلومات الاستخبارية وشن هجمات إلكترونية وتوليد دخل غير مشروع سعيًا، في جملة أمور، إلى تمويل جهود النظام الرامية إلى التسليح ونشر الأسلحة، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. ونضيف إلى تلك القائمة عمليات حجب الإنترنت في ميانمار، التي ذُكرت اليوم أيضاً. وندعو إلى وقف هذه الأنشطة والتمسك بالمعايير القائمة والنظام الدولي القائم على القواعد في الفضاء الإلكتروني. ولا يشكّل الإنترنت سلاحاً ولا ينبغي أن يصبح كذلك، بل أن يظل منفعة عامة.

ونرحب بتقارير فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. وقد اتفقت الدول الأعضاء، من خلالهما، على إطار جوهري للأمم المتحدة يشمل القانون الدولي القائم و ١١ معياراً طوعياً غير ملزم وتدابير لبناء الثقة وبناء القدرات وخبرات أصحاب المصلحة المتعددين.

أود أن أختتم بياني بالقول بأنه على مر التاريخ، أتاحت التحديات الجديدة فرصاً جديدة للتعاون. ولا يختلف الحال اليوم، حتى لو كانت التحديات المطروحة معقدة للغاية وسريعة التطور وسط شعور متزايد بالنزاع والأزمات. غير أنه لا بديل عن الحوار الهادف والتعاون من



**السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أرحب بمبادرة الولايات المتحدة بتنظيم إحاطة اليوم الهامة. وأشكر وكالة الأمن العام، السيدة روزماري ديكارلو، ومقدمي الإحاطتين الآخرين، السيدة نيايولا والسيد درويت، على رؤاهما القيمة.

أدى الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الرقمية إلى تسريع التنمية الاقتصادية وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين وتوليد وعي اجتماعي أكبر ووضع المعلومات والمعارف مباشرة في أيدي الأفراد. وقد جعلت الحكم أكثر شمولاً وتركيزاً على المواطن وأكثر شفافية. فمعظم الأنشطة في هذا العصر الرقمي - السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والإنمائية - تتم الآن على الدوام في الفضاء الإلكتروني أو ترتبط به. بيد أنه بالنظر إلى طبيعتها ذات الاستخدام المزدوج وقابليتها للاستخدامات الضارة من قبل الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على السواء، يمكن أن يكون لها أيضاً أثر سلبي على السلم والأمن الدوليين.

وقد تغير طابع النزاع وأدواته الأساسية تغيراً هائلاً على مر العقود. وإن تستمر النزاعات بين الدول، نشهد تهديدات متزايدة من جهات فاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. وبالمثل، توسعت أيضاً مساح الحرب والنزاع. فبالإضافة إلى النزاعات الإقليمية، يواجه العالم نزاعات جديدة في البحار والفضاء - وأشير بالفضاء إلى الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني على حد سواء. فقد أصبحت التكنولوجيا القاسم المشترك الأساسي، فضلاً عن كونها عاملاً مغيراً لقواعد اللعبة، في هذه النزاعات. ولذلك، يحتاج نهجنا التقليدي إزاء الأمن على الصعيدين الوطني والدولي إلى إعادة ترتيب.

وأود أن أ طرح المسائل الخمس التالية على مجلس الأمن للنظر فيها. أولاً، هناك حاجة إلى التصدي لإساءة استخدام التكنولوجيات الرقمية من قبل الجماعات الإرهابية لنشر الأيديولوجيات الإرهابية وزرع النزعة الراديكالية في الجيل القادم وتحريضه على العنف وتجنيده من قبل الجهات الفاعلة الإرهابية مستفيدة من الوجود المعزز للشباب على الإنترنت. فالجماعات الإرهابية تستفيد من الأدوات المتاحة على

فضلاً عن العديد من الشركاء، الهجمات الإلكترونية التي شنتها روسيا ضد شبكة من السواحل قبل ساعة واحدة من غزو أوكرانيا، بهدف تسهيل عدوانها. وينطبق القانون الدولي برمته على الفضاء الإلكتروني. وندين أيضاً الأنشطة الإلكترونية الخبيثة لكوريا الشمالية المتمثلة في سرقة المعلومات الحساسة والعملات المشفرة لمساعدة برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية. ونشعر بالقلق أيضاً إزاء تزايد استخدام العملات المشفرة في تمويل الإرهاب. وندين تزايد الهجمات على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية.

وتسهل التكنولوجيات الرقمية أيضاً حرب المعلومات. وندين حملات التضليل الضخمة الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، فضلاً عن الحملات التي تدعم حرب روسيا ضد أوكرانيا. وفي مالي، أحبطت فرنسا مؤخراً محاولة من جانب مرتزقة مجموعة فاغنر للتلاعب بالمعلومات. ويبين ذلك المثال التهديد الذي تشكله الاستراتيجيات الهجينة التي تسعى إلى طمس الخط الفاصل بين الجهات من الدول والجهات من غير الدول.

وينتهك حجب الإنترنت حقوق الإنسان. ونأسف للانقطاع المستمر للاتصالات السلكية واللاسلكية في شمال إثيوبيا. فقد جعل جمع الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان، التي يجب ألا تمر دون عقاب، صعباً. وفي الشرق الأوسط، يُستخدم حجب الإنترنت لإضعاف حركات الاحتجاج، ويخضع بعض المدافعين عن حقوق الإنسان للمراقبة ويتعرضون للمضايقة على شبكات التواصل الاجتماعي.

وفي مواجهة تلك التهديدات المتزايدة، يجب على الحكومات أن تستجيب من خلال التعاون والقانون. وتلك هي نقطتي الثالثة.

وتوفر الأمم المتحدة إطاراً لا غنى عنه للقيام بذلك. وستواصل فرنسا الإسهام فيه، بما في ذلك عن طريق كفالة أن تأخذ قرارات مجلس الأمن تلك التحديات في الاعتبار. ونعمل، إلى جانب مجموعة من ٦٠ بلداً، على الدعوة إلى وضع برنامج عمل داخل الأمم المتحدة لزيادة قدرة الدول على تنفيذ المعايير المتفق عليها في الفضاء الإلكتروني وتعزيز قدرة الشبكات على الصمود.



مع تقادي هياكل الرصد والإنفاذ. وقد مكنت طرق الدفع الجديدة، مثل بطاقات الهاتف المدفوعة مسبقا وخدمات الدفع عبر الإنترنت والأموال الإلكترونية، الجماعات الإرهابية من استبدالها بالذهب والفضة ومعادن أخرى، ومؤخرا بمدفوعات الهواتف المحمولة، وتمويل الأنشطة الإرهابية. وكثيرا ما تستخدم البطاقات مسبقة الدفع كبديل للنقد. كما إن استخدام بيتكوين لتمويل الأنشطة الإرهابية راسخ أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إساءة استخدام الإرهابيين للذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد لأغراض إرهابية مختلفة، وهي ذات نطاق عالمي، تتطلب أيضا اهتمامنا الفوري.

إن حاجة الدول الأعضاء إلى معالجة الآثار المترتبة على الاستغلال الإرهابي للتكنولوجيات الرقمية والتصدي لها بقدر استراتيجي أكبر لم تكن أكثر إلحاحا مما هي عليه الآن. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغ مجلس الأمن بأن الهند اقترحت عقد جلسة خاصة للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس في الهند قريبا، والتي ستركز حصرا على هذه المسألة وستحاول توفير سبيل المضي قدما.

ثانيا، تستفيد بعض الدول من خبراتها في المجال الرقمي لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية والانغماس في الأشكال المعاصرة للإرهاب العابر للحدود والهجمات على الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية، بما في ذلك المرافق الصحية ومرافق الطاقة، وتعطيل الوثام الاجتماعي بتشجيع التطرف من خلال الفضاء الإلكتروني. وكانت المجتمعات المفتوحة معرضة بشكل خاص لمثل هذه التهديدات وحملات التضليل. ولدى التكنولوجيات الرقمية الناشئة - كاستخدام التعلم الآلي والبيانات الضخمة، على سبيل المثال - القدرة على تعزيز قوة فتك هذه الأعمال، ما يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجا انتقائيا ولا بد له من تجنب الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بالتصدي لهذه التهديدات.

ثالثا، تتطلب الطبيعة المترابطة للمجال الرقمي ألا تتم حلول المشاكل والتهديدات المعقدة الناشئة عن هذا المجال على نحو منعزل. فهناك حاجة أساسية إلى اعتماد نهج تعاوني قائم على القواعد والعمل على ضمان انفتاحه واستقراره وأمنه. وينبغي كذلك أن يشكل تعزيز

الإنترنت لبناء الشبكات وتجديد أعضاء جدد وشراء الأسلحة وتأمين الدعم اللوجستي. وأساليب الاتصالات الرقمية التي تستخدمها هذه المجموعات منظمة ومتطورة. وقد أصبحت بارعة في استخدام غرف الدردشة في الألعاب والشبكة الخفية وغيرها من المواقع ذات الوصول المقيد والفضاء الإلكتروني غير المنظم لنشر الدعاية والتحريض على العنف. وقد كانت هناك حالات من الإرهابيين الذين يبنون هجماتهم مباشرة على المنصات الرئيسية لتحقيق أقصى قدر من الدعاية والتأثير. وقد مكن الانتشار الواسع للفضاء الإلكتروني الجماعات الإرهابية من الاستفادة من انفتاح المجتمعات الديمقراطية التعددية، مثل مجتمعنا، عن طريق تأجيج الانقسامات المجتمعية والكراهية الطائفية ودعم الحركات المناهضة للديمقراطية والأيديولوجيات المتطرفة الرامية إلى زعزعة استقرار الحكومات ومؤسسات الدولة.

إن قدرة الجهات الفاعلة الإرهابية على الاتصال والتواصل وتبادل المعلومات عبر المنصات الرقمية لتؤكد على الحاجة المتزايدة إلى تنظيم هذا المحتوى المثير للمشاعر عبر الإنترنت. ويلزم بنفس القدر بذل جهود للتصدي للتحديات القانونية في تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة، لا سيما بسبب طابع تورطهم عن بعد في أنشطة إرهابية. وعلى الرغم من أننا اعتدنا على النظر إلى الإرهاب على أنه هجوم مادي مباشر من قبل الجناة، فإن الجناة الذين يحرضون على الأعمال الإرهابية من خلال محتوى يحض على الكراهية والأيديولوجيات المتطرفة في المجال الرقمي قد يكونون بعيدين فعليا عن الجهات الفاعلة التي ترتكب عمليا الأعمال الإرهابية. فينبغي تحميل المحرضين ذات القدر من المسؤولية عن هذه الأعمال الإرهابية. فلا يمكنهم أن يكونوا أقل ذنبا من أولئك الذين يرتكبون أعمالا إرهابية. وهذا أمر ضروري عندما ننظر في الإرهاب في المجال السيبراني.

لقد مكن ظهور تكنولوجيات مالية جديدة، مثل طرق الدفع الجديدة والعملات الإلكترونية وأساليب جمع الأموال عبر الإنترنت، بما في ذلك التبرعات المباشرة والرموز المميزة غير القابلة للاستبدال ومنصات التمويل الجماعي - وسهولة الوصول إليها وعدم الكشف عن هويتها واستعصائها - الكيانات الإرهابية من جمع الأموال وتحويلها

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** أتاح لنا التطور السريع للعلم والتكنولوجيا فرصا جديدة وطرح أمانا تحديات جديدة. وفي أيار/مايو ٢٠٢١، عقدت الإمارات العربية المتحدة والصين وكينيا والمكسيك اجتماعا مشتركا بصيغة آريا لتبادل الآراء بطريقة متعمقة بشأن تأثير التكنولوجيا الناشئة على السلم والأمن الدوليين. وترحب الصين بفرصة مواصلة المناقشة بشأن التكنولوجيا والأمن في مجلس الأمن بغية تحسين تطوير العلم والتكنولوجيا واستخدامهما لصالح البشرية.

وتود الصين أن تقترح ما يلي. أولا، يجب علينا أن ندعو بقوة إلى الابتكار العلمي والتكنولوجي. فالابتكار هو المحرك الرئيسي وراء التنمية. وقد أحدثت كل ثورة علمية وتكنولوجية وصناعية في تاريخ البشرية تحولا عميقا في أسلوب إنتاجنا وأسلوب حياتنا وعززت بشكل هائل تقدم البشرية ورفاهها.

يواجه العالم اليوم تحديات غير مسبوقة ومعقدة. وتؤدي التكنولوجيا الرقمية السريعة التغير والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الأحيائية، في جملة أمور، دورا هاما في مجالات الوقاية من الجوائح ومكافحتها وتغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة وغيرها. والابتكار في العلم والتكنولوجيا أمر لا غنى عنه ببساطة، سواء كان بمثابة حافز جديد للنمو الاقتصادي العالمي أو طريقة ووسيلة جديدة لحل القضايا المعقدة الرئيسية، لأن الاقتصاد العالمي مترابط بدرجة كبيرة وسلاسل الصناعة والإمداد العالمية متشابكة بشدة.

وينبغي لجميع البلدان أن تنظر إلى التبادلات وأشكال التعاون على الصعيد الدولي في مجالي العلم والتكنولوجيا بعقل منفتح وأن تشجعهما باستخدام التدابير ذات الصلة من أجل التهيئة المشتركة لبيئة مفتوحة ومنصفة وعادلة وغير تمييزية في هذا الصدد، مع إجراء أنشطة بحث وتطوير مشتركة بنشاط بغية تعزيز التقدم من خلال الجهود المتضافرة.

ثانيا، يجب استخدام الإنجازات في مجال العلم والتكنولوجيا لصالح الجميع. فالتكنولوجيا لا تعرف الحدود وهي جزء من الثروة

الوصول العادل إلى التكنولوجيات الرقمية وفوائدها عنصران هاما من عناصر هذا النهج. يؤدي اتساع الفجوة الرقمية والفجوة الرقمية بين الجنسين والفجوات المعرفية الرقمية بيئة غير مستدامة في المجال السيبراني. وقد أدى الاعتماد الرقمي المتزايد في عصر ما بعد مرض فيروس كورونا إلى تفاقم المخاطر وكشف شروخ عدم المساواة الرقمية هذه. فيجب سد هذه الثغرات من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

رابعا، يلزم تزويد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأحدث التكنولوجيات الرقمية لمواجهة تلك التي تستخدمها الجماعات المسلحة. وينبغي أن تكون حماية الحماة أولويتنا بذات قدر حماية المدنيين. وقد عملنا على هذه الجبهة من خلال إطلاق منصة "Unite Aware" بالشراكة مع الأمم المتحدة خلال رئاستنا للمجلس في آب/أغسطس ٢٠٢١. يوفر هذا البرنامج التكنولوجي تقييما آنيا للتهديدات التي يتعرض لها حفظة السلام ويلزم توسيع نطاقه في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأشكر ممثل فرنسا على إشارته إلى البيان الرئاسي بشأن التكنولوجيا وحفظ السلام (S/PRST/2021/17) الذي اعتمد تحت رئاستنا في عام ٢٠٢١.

خامسا، يعتمد صون السلم والأمن الدوليين في الفضاء السيبراني كذلك على تبادل المعلومات بين البلدان بشأن إساءة استخدام التكنولوجيات الرقمية لارتكاب الجرائم. ويجب أن يكون هذا التعاون فعالا وأنيا من أجل ردع إساءة الاستخدام هذه وتعطيلها والتخفيف من حدتها. ولذلك، فإن إنشاء اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية خطوة في الاتجاه الصحيح.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على أن المجتمع العالمي بحاجة إلى الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لصالح البشرية جمعاء وليس فقط لصالح قلة مختارة. وينبغي أن يكون هدفنا الأسمى تسخير هذه التكنولوجيات من أجل تنمية جميع الشعوب وازدهارها وتمكينها وتعزيز السلم والأمن الدوليين. والهند على استعداد للمساهمة بما لديها من دراية فنية وتقاسم خبراتها في هذا المسعى.

الإنترنت للتجنيد أو التمويل أو تنظيم الهجمات الإرهابية، فضلا عن الحيلولة أن تصبح شبكة الإنترنت بؤرة لخطاب الكراهية والعنصرية والمواد الإباحية والعنف. وينبغي للحكومات أن تعزز الإشراف والرقابة وفقا للقانون وأن توحد تطبيق التكنولوجيا وأن تحمي المصالح العامة على نحو أفضل. ويجب على مزودي المنصات التكنولوجية وخدمات الإنترنت توحيد ممارساتهم وتعزيز الانضباط الذاتي من أجل الوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية.

رابعا، إننا نعارض تسييس المسائل ذات الطابع التكنولوجي. فعالم العلوم ليس ساحة معركة ذات محصلة صفرية. ولا ينبغي أن ينتج الابتكار التكنولوجي بطلا واحدا فقط. بيد أن مما يثير القلق أن بعض الحكومات تنحو منذ فترة إلى تسييس مسائل ذات طابع علمي وتكنولوجي. فقد عممت تلك الحكومات مفهوم الأمن القوم وأساليب استخدام سلطة الدولة وكتفت بشكل تسعفي من قمعها لشركات التكنولوجيا المتقدمة في البلدان الأخرى. وأنشأت تلك الحكومات دوائر ونواحي حصرية في إطار ما يسمى بالاستراتيجيات أو الأطر من أجل الحفاظ على احتكارها للعلم والتكنولوجيا. وفرضت حصارا تكنولوجيا على بلدان أخرى وانخرطت في ممارسات التمر في مجالي العلوم والتكنولوجيا. كما أنها تتدخل في التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتكنولوجي بين بلدان أخرى وتعرقله.

ويتعارض هذا النهج، القائم على عقلية الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن، مع روح التعاون الدولي واتجاهات عصرنا. وهو يضر بالمصالح الجماعية لجميع البلدان ومحكوم عليه بالفشل. ونحث حكومات معينة على اعتماد نهج عقلاني ومنفتح؛ وعلى النظر إلى التطورات العلمية والتكنولوجية والتعاون الدولي من المنظور الصحيح؛ وعلى وقف الهجمات ورفع القيود التي لا أساس لها على شركات التكنولوجيا المتقدمة في البلدان الأخرى.

وفي مواجهة التحديات العالمية، فإن الطريق الصحيح هو طريق التضامن والتعاون. وتدعو الصين البلدان المعنية إلى الكف عن خلق انقسامات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط

المشتركة للبشرية. ولا ينبغي أن تصبح هذه الإنجازات كنوزا مخبأة في الكهوف. وفي الوقت الحاضر، تؤدي الفجوة التكنولوجية الأخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما الفجوة الرقمية، إلى تفاقم أوجه جديدة لعدم المساواة.

ومن الضروري السماح للمنابر المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، بأداء دورها كاملا في دعم قدرات البحث والتطوير لدى البلدان النامية؛ والتعجيل بنقل التكنولوجيات؛ وتسريع الاستغلال التجاري للإنجازات العلمية؛ وتقاسم ثمار التقدم المحرز في مجالي العلم والتكنولوجيا مع البلدان النامية؛ وتجاوز الفجوة الإنمائية من خلال تضيق الفجوة الرقمية؛ والتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يجب دعم البلدان النامية في استخدام أحدث التكنولوجيات والبيانات الضخمة لتحسين الحوكمة الاجتماعية ومنع الجرائم ومكافحتها بفعالية.

وفي مجالي حفظ السلام وبناء السلام، ينبغي للمجلس أيضا أن يستخدم بنشاط التكنولوجيات الجديدة لتعزيز قدراته في مجالات جمع المعلومات والإنذار المبكر والاستجابة لحالات الطوارئ والإنقاذ.

ثالثا، لا بد من العمل معا لإدارة المخاطر التي تشكلها التكنولوجيا والسيطرة عليها. ويمكن أن تكون التطورات التكنولوجية مصدرا للمخاطر فيما يتعلق بالقواعد المتضاربة والمخاطر المجتمعية والتحديات الأخلاقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك بمفهوم العلم والتكنولوجيا لصالح البشرية؛ وأن يمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدورها كقناة رئيسية للحوار الفعال والتبادلات والتعاون؛ وأن يلتزم بالمشاركة المتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة؛ وأن يدير بشكل مشترك مخاطر التطور التكنولوجي؛ وأن يعمل على صياغة وتحسين قواعد ومعايير مقبولة عالميا.

ومن الضروري الحد من إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات ومعارضة المراقبة والهجمات السيبرانية ورفض حدوث سباق تسلح في الفضاء السيبراني. ومن الأهمية بمكان منع الإرهابيين من استخدام

ويشكل استخدام العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية وإقامة تعاون دولي في هذا الصدد حقا غير قابل للتصرف لجميع الدول بموجب القانون الدولي. وخلال الدورة السادسة والسبعين، اتخذت الجمعية العامة قرارا بعنوان "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي" (القرار ٢٣٤/٧٦). وشاركت الصين و ٢٦ بلدا آخر في تقديم ذلك القرار، الذي يحث جميع البلدان على رفع القيود غير المعقولة المفروضة على حق البلدان النامية في الاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا مع الوفاء في الوقت نفسه بالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار.

وترحب الصين باستمرار الحوار الشامل في إطار الجمعية العامة بغية تعزيز الثقة المتبادلة وبناء توافق الآراء وضمان تمتع البلدان النامية تمتعا كاملا بحقها في الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا. وسيساعدنا ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو أفضل وصون السلام والأمن الدوليين.

**السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو؛ وابنة بلدي، السيدة نيايولا؛ والسيد درويت على رؤاهم وتوصياتهم بشأن الموضوع قيد النظر اليوم.

عندما نتأمل في الدور الهائل للتكنولوجيا الرقمية خلال هذا العقد تحديدا والآثار غير المسبوقة للثورة الرقمية على السلم والأمن في عصرنا، وبالنظر إلى طابع الانتشار الواسع والتتبعية وغير المحكوم إلى حد كبير للتكنولوجيات الرقمية، فإن ما يتضح جليا هو الحاجة إلى وجود مجتمع من المتحاورين والجهات الفاعلة، بما في ذلك مجلس الأمن، لاستكشاف التوازن الدقيق بين ضمان الابتكار الرقمي، من جهة، ومعالجة استخدامه الخبيث من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على السواء في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، من جهة أخرى.

لقد قطعت كينيا خطوات كبيرة في ضمان إمكانية الوصول إلى الإنترنت وحماية البلد ومواطنيه قدر الإمكان من الحوادث والتحديات التخريبية وغير المتوقعة في المجال الرقمي. لكننا ندرك أن الأمن

الهادئ؛ ووقف المواجهة الجغرافية؛ والتوقف عن رسم الخطوط على أساس الأيديولوجية وعن استخدام التدابير القسرية لإجبار البلدان الأخرى على الانحياز لطرف ما؛ والامتناع عن الفصل بين الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا؛ ووقف ممارساتها المدمرة التي تؤثر على استقرار سلاسل الإمداد العالمية والانتعاش الاقتصادي.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على الابتكار العلمي والتكنولوجي، وما فتئت تمنع المخاطر التكنولوجية بطريقة مسؤولة. ونعمل بنشاط لتعزيز توافق الآراء والتعاون الدوليين. وفي عام ٢٠٢٠، أطلقت الصين مبادرة عالمية لأمن البيانات، تدعو إلى تحقيق الانفتاح والأمن والاستقرار في سلاسل الإمداد العالمية بينما تعارض ممارسة استخدام تكنولوجيا المعلومات لتدمير البنية التحتية الحيوية أو إجراء مراقبة واسعة النطاق. كما تدعو إلى احترام السيادة الوطنية والولاية القضائية وحقوق الدول في إدارة بياناتها الخاصة. وتوفر المبادرة مخططا للقواعد الدولية المتعلقة بالأمن الرقمي، والتي نأمل أن تجتذب مشاركة الحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المتعددين.

في مواجهة التغيرات الهائلة التي أحدثها الذكاء الاصطناعي وعلى أساس نتائج سنوات من النقاش في الأمم المتحدة، قدمت الصين في نهاية العام الماضي ورقة موقف بشأن تنظيم الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي. وتوفر تلك الورقة إطارا قابلا للتطبيق للمجتمع الدولي لاستكشاف تأثير التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي على قواعد وأخلاقيات الحوكمة الأمنية الاستراتيجية.

وفي تموز/يوليه، اتفق علماء من أكثر من ٢٠ بلدا على مبادئ تيانجين التوجيهية الخاصة بمدونات قواعد سلوك العلماء العاملين في مجال الأمن البيولوجي، والتي تدعو إلى البحث والتطوير المسؤولين في مجال التكنولوجيا الأحيائية، وهو الطموح المشترك للأوساط العلمية الدولية. وترحب الصين بالاعتماد الطوعي لمبادئ تيانجين التوجيهية وزيادة تعزيزها من جانب جميع البلدان وأصحاب المصلحة المعنيين بغية منع إساءة استخدام التكنولوجيا الأحيائية أو استغلالها وخفض المخاطر المرتبطة بالأمن البيولوجي وتشجيع استخدام التكنولوجيا الأحيائية لصالح البشرية.

آليات ومعايير فعالة لضمان السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني، استنادا إلى مبادئ تخاطب الصالح العام بطريقة تبني جسر السلام بين مختلف المجموعات وعبر المواضيع المثيرة للانقسام.

وتتعلق النقطة الرابعة بالصلة بين التكنولوجيات الرقمية والإرهاب. ورغم أن التكنولوجيات الناشئة التي تتسم بالانتشار الواسع النطاق والقابلية للبرمجة والاعتماد على البيانات مفيدة بحكم طبيعتها، فقد فتحت أيضا الباب أمام إساءة الاستخدام من جانب الجماعات المسلحة والإرهابيين. وهي تستفيد من نظم مبسطة لواجهة المستخدم للتجنيد وتغذية نزعة التطرف وتعبئة الموارد والتخطيط للأعمال الإرهابية وتنفيذها. وثمة حاجة إلى ضمان أن تكون لدى الدول القدرات اللازمة للتخفيف من حدة التهديد الإرهابي على الإنترنت، وزيادة مهارات التحقيق، والتعاون في خفض وتيرة تغذية نزعة التطرف عبر الإنترنت والتدفقات المالية غير المشروعة، وتحديد المحتوى المتطرف على الإنترنت وإزالته.

والنقطة الخامسة تتناول الإدمان وحماية المشاركة. نعتقد أن المسؤولية الحكومية عن إمكانية الوصول إلى الإنترنت تشمل أيضا حماية أولئك الذين يلجئون المنصة الرقمية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى وجه الخصوص، لا تزال سلامة النساء المشاركات في عمليات السلام والأمن أمرا بالغ الأهمية. ولذلك يجب على الدول أن تزيد من مساءلة مرتكبي الاعتداءات على الإنترنت، والترهيب، ونشر وسائل الإعلام الخاصة، والعنف البدني ضد النساء المشاركات في خطة السلام، ومقاضاتهم. وكجزء من حماية ركيستي الحماية والمشاركة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يتخذ خطوات محددة، لا سيما لزيادة تكلفة جميع أشكال التخويف عبر الإنترنت ضد النساء اللاتي يقدمن إحاطات إعلامية للمجلس.

**السيد غوميس روبليدو فيردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):**  
في البداية، نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع له تداعيات لا حصر لها تقريبا يدعوننا إلى التفكير،

السيبراني ليس، ولا يمكن أن يكون، مسعى بلد واحد. والواقع أن السعي التقليدي للسلام والأمن الدوليين من جانب النظام المتعدد الأطراف يجب أن يُضطلع به الآن أيضا في مجال الفضاء الإلكتروني.

وفي هذا الصدد، سأسلط الضوء على خمس نقاط رئيسية للنظر فيها. تتعلق النقطة الأولى بالحاجة إلى تقدير ضرورة أن تدعم الأمم المتحدة البلدان في التعامل مع عواقب الثورة الرقمية على مواطنيها واستقرارها الوطني، بما في ذلك إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الحدود الرقمية. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ضمان أن يكون لدى الأمم المتحدة القدرة والخبرة للاضطلاع بذلك الدور.

والنقطة الثانية تتعلق بالصلة بين التكنولوجيات الرقمية والسلام، وخاصة في التحولات السياسية. العمليات الانتخابية هي وعد ديمقراطي، لكنها غالبا ما تواجه نقاط ضعف أمنية متزايدة على المنصات الرقمية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على التماسك المدني الوطني وإدارة الأزمات. في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، وخلال رئاستنا لمجلس الأمن، عقدت كينيا اجتماعا بصيغة آريا بشأن معالجة خطاب الكراهية ومكافحته ومنع التحريض على التمييز والعداء والعنف في وسائل التواصل الاجتماعي. وكان من الواضح أن واضعي السياسات كثيرا ما يواجهون معضلة في تحقيق التوازن بين حرية التعبير وخطاب الكراهية وبين المساءلة الديمقراطية وحماية المعلومات الخاصة والمعلومات المشمولة بحق الملكية. وندعو إلى إيلاء المزيد من الاهتمام والاستثمار لدعم الحكومات الوطنية في معالجة الصلة بين الأمن السيبراني وأمن الانتخابات في البلدان، لا سيما في حالات النزاع.

ثالثا، فيما يتعلق بالشراكات بين القطاع الخاص ومنظمي السياسات، فإن الاجتماع بصيغة آريا الذي أشرت إليه للتو جمع ممثلين من شركات التكنولوجيا الرائدة، بما فيها فيسبوك وتويتر وتيك توك وغوغل والمجتمع المدني، الذين برهنوا على أنه من الممكن إقامة مثل هذه الشراكات. ومن شأن تعزيز الشراكات فيما بين الشركات التكنولوجية ومنظمي السياسات والأمم المتحدة أن يمكن من وضع



والتكنولوجيات الجديدة تبشر بخير خاصة في مجالات مثل دعم الرعاية الطبية، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية العقلية والنفسية والاجتماعية الروتينية والطارئة في الوقت المناسب. ويمكن لكل من حفظة السلام والمدنيين المتضررين من الأزمات الإنسانية أن يستفيدوا من المرونة وإمكانية الوصول التي يتيحها التطبيق عن بعد. وعلاوة على ذلك، رأينا أن استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة يمكن أن يعزز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وفعالية البعثات واستدامتها. وفي مواجهة البيئة المتنامية للمعلومات المضللة، التي سلط الضوء عليها في وقت سابق، يعد استخدام الشبكات الاجتماعية أساساً لتعزيز العلاقات بين بعثات حفظ السلام والمجتمعات التي تعمل فيها. ولهذا السبب، فإن أحكام القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١) والبيان الرئاسي S/PRST/2021/17، اللذين أقر فيهما مجلس الأمن بأن التكنولوجيا يمكن أن تساعد بعثات حفظ السلام على فهم البيئات التي تعمل فيها على نحو أفضل، قد باتت ضرورية للغاية وينبغي أن تمكننا من تحسين الطريقة التي نجمع بها المعلومات ونحللها ونتبادلها.

وبالمثل، نحيط علماً باستراتيجية الأمين العام للتحويل الرقمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بالتكنولوجيات والمعلومات الجديدة ومتابعة المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. يتطلب تنفيذ الاستراتيجية مزيداً من التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية في الميدان، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبطبيعة الحال مع الأوساط الأكاديمية.

وفي أحدث مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة الوزارية لحفظ السلام، أيدت المكسيك المبادرة التي قدمتها جمهورية كوريا بشأن التكنولوجيا وبناء القدرات الطبية في مجال حفظ السلام. وللمبادرة ثلاثة أهداف هي: الاستفادة إلى أقصى حد من التكنولوجيات المتاحة من أجل تحسين فهم الحالات وتوفير الإنذار المبكر؛ والرد على المعلومات المضللة في حالات النزاع؛ وتحسين استخبارات الأمن السيبراني وتعزيز بناء القدرات في مجال تحليل البيانات والمعلومات.

في جملة أمور، في كيفية مواصلة عمل الأمم المتحدة للتغلب على التحديات التي يشكلها استخدام التكنولوجيا الرقمية لصون السلم والأمن الدوليين. ونحن ممتنون أيضاً لمقدمي الإحاطات في هذا الصباح - وكيلا الأمين العام ديكارلو، ومديرة مركز Advox، والبروفيسور درويت من جامعة ماكغيل - على تحليلاتهم ومقترحاتهم الممتازة.

وإذا نظرنا إلى الأمور بشكل مباشر، يجب أن ننطلق من المبدأ القائل إن استخدام التكنولوجيا الرقمية، أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يكون للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. ويرتبط الجانبان ارتباطاً لا ينفصم. وفي هذا الصدد، تؤكد المكسيك من جديد التزامها، الذي حافظت عليه على مر السنين، بفضاء إلكتروني حر ومفتوح ومستقر وأمن يطبق فيه القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، والسوابق القانونية الأخرى التي تنص، على سبيل المثال، على الحق في الخصوصية، تطبيقاً كاملاً. ونذكر بالاتفاقات التي توصلنا إليها بالفعل والجارية على المستوى الحكومي الدولي، وخاصة في مجال الأمن الحاسوبي، من خلال تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتهوؤ بسلك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وبالمثل، يتعين أن نشير إلى العمليات الأخرى الجارية، بما في ذلك اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض جنائية.

ولا بد من البحث عن حلول مبتكرة للتحديات الراهنة في مجال حفظ السلام، ولا سيما من خلال تعزيز القدرات التكنولوجية الرقمية في عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة، كما ذكر سابقاً في الإحاطات الإعلامية التي قدمت اليوم. ويمكن أن يسهم استخدام التكنولوجيا إسهاماً بناءً جداً في تحسين الكشف المبكر عن التهديدات الناشئة، ومنع الأزمات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز التدابير اللازمة لحماية ودعم المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك مكافحة الاتجار بالأسلحة وأنشطة إزالة الألغام.



وتعتقد غانا أن الفوائد اللامحدودة التي يمكن أن توفرها التكنولوجيات الرقمية في تعزيز الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين لا يمكن أن تتحقق على نحو أفضل إلا إذا كان هناك فهم مشترك للإطار المعياري الذي يدعم هذا النهج المعزز والتكاملي في الاستفادة من الأدوات الحديثة المتاحة في تهدئة عالمنا. والواقع أننا ندرك أن التكنولوجيات الرقمية، على الرغم من طبيعتها الحميدة، يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تفاقم انعدام الأمن على الصعيد العالمي إذا لم تستخدم بمسؤولية. ويمكن أن تعمق انعدام الثقة إذا استمرت المجتمعات المتوترة والهشة بتصور أن القوى الخارجية تتلاعب بإرادة السكان نحو قيم قد تكون غريبة عن تلك المجتمعات.

ونشير أيضاً إلى الطريقة الخبيثة التي استخدمت بها التكنولوجيات الرقمية، في بعض الحالات من جانب الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، لتضليل السكان والتلاعب بهم، وتهديد ومضايقة فرادى الناشطين والصحفيين، وتأجيج التمييز بطرق تقوض الوحدة والتماسك الوطنيين. والطريقة التي استخدمت بها هذه التكنولوجيات في تجنيد الناس ودفعهم إلى التطرف والانضمام إلى الجماعات الإرهابية، وتنظيم الهجمات الإرهابية، وتمويل الأنشطة الإرهابية، تثير قلقاً بالغاً أيضاً.

وعلى خلفية الإمكانيات الكبيرة للتكنولوجيات الرقمية في تعزيز الأدوات المتاحة لصون السلام والأمن الدوليين، مع أخذ عواقبها السلبية في الاعتبار، نود أن نسلط الضوء على بضع نقاط إضافية. إن استخدام التكنولوجيات الرقمية لصون السلام والأمن الدوليين، كما أشير إليه سابقاً، يجب أن ينطلق من نقطة التقاء وعلى أساس مبادئ تحترم السيادة الوطنية وتعزز القيم العالمية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن للأمم المتحدة دوراً لا غنى عنه يؤديه في تعزيز الأثر الإيجابي للتكنولوجيات الرقمية على السلام العالمي. فعلى سبيل المثال، سيمكن البناء على الالتزامات الواردة في استراتيجية الأمين العام للتحويل الرقمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تهدف إلى اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرقمية، من تكيف البعثات مع ديناميات النزاع المتغيرة والاستفادة من زيادة الكفاءة. وعلاوة على ذلك، فإن الدروس التي

وأخيراً، أكد القرار ٣١٦/٧٥، الذي أيدته المكسيك في الجمعية العامة، على الأثر الذي سيجدته التغير التكنولوجي السريع على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالتالي على السلام والاستقرار الدوليين. ونشدد على أهمية خريطة الطريق للتعاون الرقمي والمعلومات الواردة في تقرير خطتنا المشتركة (A/75/982).

**السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر الولايات المتحدة على عقد جلسة الإحاطة اليوم بشأن استخدام التكنولوجيا الرقمية في صون السلام والأمن الدوليين.

كما أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الثاقبة، وكذلك نانجالا نياولا، مديرة Advox، مشروع الحقوق الرقمية لمنظمة "أصوات عالمية"، وديريك درويت، الأستاذ المساعد في مركز جامعة ماكغيل لدراسات السلام والأمن الدوليين، على وجهات نظرهما الإضافية.

وإذ تسلم غانا بالطابع الواسع الانتشار للتكنولوجيات الرقمية على الصعيد العالمي، فهي تشاطر الرأي القائل بأن هذه التكنولوجيات يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في صون السلم الدولي، ولذلك يجب الاستفادة منها لتعزيز أمننا الجماعي. وإدراكاً منا لمتطلبات السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، يمكن استخدام التكنولوجيات الرقمية التي تتجاوز الحواجز الإقليمية في تعزيز أهداف الدبلوماسية الوقائية، وذلك من خلال تعزيز الإلمام بالحالة، وفي تنشيط الإنذار المبكر، والكشف عن التهديدات الناشئة، ورأب الخلافات المجتمعية، حيث يتم تعبئة الآراء والمواقف المتباينة في كل بناء ومتسق لتعزيز أهداف السلام.

وفي حالات إدارة النزاع، نرى أيضاً الفوائد التي يمكن أن تجلبها التكنولوجيات الرقمية في تحليل المخاطر، وتحسين المهلة الزمنية اللازمة لحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية، والصرامة التي توفرها في الدفاع بشكل أفضل عن ولايات عمليات دعم السلام وتعزيز سلامة وأمن الأفراد النظاميين وغيرهم من الأفراد. ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أيضاً أن تدعم بقوة جهود بناء السلام وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب.

المنظومات العالمية المتعددة الأطراف والهيئات الإقليمية. ونشجع على دعم تنفيذ المعاهدات القائمة، مثل اتفاقية بودابست واتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية، المعروفة باسم اتفاقية مالابو، ونعتقد أن بالإمكان ترسيخ آليات الإنذار المبكر، مثل آليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من خلال الدعم العالمي القوي.

وعلاوة على ذلك، فإن دعم المنصات الإقليمية للاستخبارات وتبادل المعلومات يمكن أن يزيد من تعزيز الكشف المبكر عن الخطط التوسعية للشبكات الإرهابية، بما في ذلك في غرب أفريقيا وفيما يتعلق بأنشطتها على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، يجب مواصلة الإجراءات الرامية إلى وقف تمويل الإرهاب وتعزيزها، بما في ذلك في الاقتصاد المتبادل، حيث أصبحت العملات المشفرة وسيلة مفضلة لتمويل الأنشطة الإرهابية. وفي حين أن التعاون بين فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا والمراكز الوطنية للاستخبارات المالية في غرب أفريقيا قد أسفر عن نتائج هامة، لا تزال ثمة حاجة إلى توطيد الإجراءات المتخذة.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر التزام غانا بتعزيز استخدام التكنولوجيات للأغراض السلمية من خلال الإجراءات التي اتخذت للنهوض بالنظام الإيكولوجي المحلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تخصيص شهر للتنوع بالأمن السيبراني على المستوى الوطني بهدف إنكاء وعي المجتمع بأسره بالتهديدات السيبرانية، فإن تفعيل الأفرقة القطاعية للتصدي للطوارئ الحاسوبية في المؤسسات الرئيسية، مثل الهيئة الوطنية للاتصالات والمصرف المركزي والوكالة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات، أدى إلى تحسين قدرة النظام الإيكولوجي السيبراني عبر قطاع الخدمات الإلكترونية والقطاع المالي والأعمال الحكومية على الصمود. ولذلك، فإننا ندعو إلى اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره عند بناء القدرة على الصمود في إطار الصلة بين السلام والأمن، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني

استقتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام من جهود الوساطة خلال جائحة مرض فيروس كورونا باستخدام التكنولوجيات الرقمية يمكن أن توفر مساراً مقبولاً لبناء أطر دائمة لمثل هذه المشاركات مع عدد أكبر من السكان من أجل قضية السلام.

ثانياً، ينبغي أن تكون قدرة الحكومات الوطنية على تعزيز حيزها للأمن السيبراني في صميم وضع إطار قوي لاستخدام التكنولوجيات الرقمية. ويتطلب الاستخدام الخبيث للتكنولوجيات الرقمية من قبل الإرهابيين والجماعات المتطرفة والاتجاه نحو الحرب السيبرانية أن تحصل البلدان الضعيفة، مثل بعض البلدان في أفريقيا حيث توجد أوجه هشاشة، على الدعم اللازم لتعزيز قدراتها الرقمية، بما يتماشى مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي للتحويل الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠). وينبغي أن تشمل جهود بناء القدرات هذه جمع التكنولوجيات الجديدة وتجهيزها واستخدامها وتحليلها وأثرها على الأمن. وفي ذلك الصدد، فإن الدور الداعم الذي تضطلع به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب جدير بالثناء، ونرحب بالمزيد من هذه الجهود.

ثالثاً، للدول أيضاً دور حاسم تؤديه في سن سياسات تمنع إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني وذلك بوضع عناصر تشجع، في جملة أمور، على الاستثمارات في البنى التحتية الوطنية الحيوية، وتعزيز المحتوى الإعلامي المسؤول، وتيسير الكشف المبكر عن الجناة والتحقيق معهم ومقاضاتهم. وينبغي للدول أن تقي بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان بطريقة تكفل أن البيانات الشخصية التي يتم جمعها وتخزينها وتجهيزها واستخدامها ونقلها والكشف عنها تدعم خصوصية الأفراد وتحميها. وعلاوة على ذلك، نرحب بالتدابير التي تشجع الشركات على التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير التجارية الدولية، استناداً إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

رابعاً، إدراكاً منا لفعالية الترتيبات الإقليمية في منع نشوب النزاعات من خلال آليات الإنذار المبكر وفي بناء السلام في حالات ما بعد النزاع، نحث بقوة على تعزيز شراكات التكنولوجيا الرقمية بين

التي تقوم، بناء على طلب من الحكومات الغربية، بإعداد تقارير متحيزة تُسمى تحقيقات والتي تؤدي في الواقع إلى توليد ونشر العديد من المعلومات الكاذبة وغير المؤكدة من مصادر مفتوحة لتشويه سمعة البلدان المزعجة بالنسبة للغرب. ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك جماعة "الخوذ البيضاء" وموقع Bellingcat ببلينغكات. لقد اشتهرا بإطلاق افتراءات جسيمة لصالح الدعاية الغربية فيما يتعلق بالملف الكيميائي السوري وقصة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، والعديد من المسائل البارزة الأخرى. وضبطهم الخبراء مرارا وتكرارا متلبسين، إذا جاز التعبير، مشيرين إلى التناقضات في استنتاجاتهم، التي لا علاقة لها بالتحقيقات الصحفية المهنية والمستقلة والتي يتم التوصل إليها في انتهاك لجميع المبادئ الأساسية.

ونشعر بقلق عميق إزاء ظهور اتجاه جديد يتمثل في خوض حرب المعلومات بطريقة لا تتفصل تماما عن الواقع فحسب، ولكن أيضا بهدف تشويهه واستبداله بالكامل. فيتم تحية الحقيقة جانبا من خلال تدفق مكثف للمعلومات ورسائل البريد الإلكتروني التطفلية المشحونة أيديولوجيا، حتى لا تتيح للناس أدنى فرصة للوصول إلى المعلومات الموضوعية. ومن الأمثلة الفاضحة على ذلك المعلومات التي أطلقتها وسائل الإعلام الغربية، بتوجيه من حكوماتها، بشأن مقتل مدنيين في بوتشا، وهي حالة أُلقي باللوم فيها على الجيش الروسي. وتم تجاهل جميع الحقائق والأدلة الموضوعية، ونشر معلومات مزيفة كليا بدلا من ذلك. وتحت ضغط الحقائق، اضطرت حتى وسائل الإعلام الغربية في نهاية المطاف للاعتراف بأن السكان المسالمين الكثيرين في بوتشا لم يموتوا متأثرين بجروح ناجمة عن طلقات نارية، كما ادعت أوكرانيا، بل بسبب قذائف مدفعية عتيقة كانت تستخدمها القوات المسلحة الأوكرانية عندما قصفت تلك المدينة. وهم يستخدمون الآن أكاذيب جديدة لتحويل التركيز من المسؤولية الواضحة للقوات المسلحة الأوكرانية عن الاستقزاز. وبالمثل، فإنهم يلتزمون الصمت أيضا بشأن الهجمات على كراماتورسك بعد أن كشف تحقيق عن وجود أدلة فوتوغرافية تظهر بوضوح تورط القوات المسلحة الأوكرانية.

والشركات العملاقة في مجال التكنولوجيا، التي يتعين أن يعود الدور المتعاظم الذي تضطلع به بالنفع لخدمة الصالح العام. كما أن النساء والشباب عوامل حاسمة للتغيير وستظل أهميتهم حاسمة لتعزيز الأثر الإيجابي لأوجه التكنولوجيا على الأمن العالمي.

ومع الالتزام بالهدف الجماعي المتمثل في تحسين جميع الأدوات المتاحة، نعتقد أننا أن المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية يمكن أن تساعد بفعالية في تسخير أوجه التكنولوجيا لتحقيق أهداف السلام والأمن العالميين.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أن نشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

لقد حولت التكنولوجيا الرقمية العالم وأصبحت جزءا لا يتجزأ من عملياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وكانت هناك آمال في أن تصبح قاطرة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وأن تسهل الاتصالات وتساعد البشرية على الانتقال إلى مرحلة رقمية جديدة من التنمية.

وبفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم الحفاظ على الوظائف ووحدة العالم الذي قسمه الحجر الصحي خلال جائحة مرض فيروس كورونا. وأصبحت الخدمات العامة التي تقدمها الحكومات، بما في ذلك عمل المستشفيات والمصارف والقطاع المالي بوجه عام، والمدارس وغيرها من المؤسسات الحيوية للمجتمع، مرتبطة ارتباطا شبه كامل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وليس من قبيل المبالغة القول إن البشرية تعتمد اليوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر بكثير من أي وقت مضى في تاريخها.

ولكن الأمل في أن تكون هذه التكنولوجيا قوة صريحة من أجل الخير لم يتحقق. والجاني ليس التكنولوجيا، ولكن حقيقة أنها استُخدمت لتحقيق أهداف جيوسياسية وفرض الهيمنة. وهذا هو الحال ليس في البيئة المادية فحسب، ولكن أيضا في بيئة الإنترنت.

لقد اتخذ التلاعب بالمعلومات أبعادا خطيرة في السنوات الأخيرة. وظهر جيش كامل من المحققين المزيفين من المنظمات غير الحكومية

من خلال تنظيم هجمات حاسوبية. وفي كييف، تم الإعلان مؤخرًا عن إنشاء جيش إلكتروني، وكان هناك اعتراف صريح بهذه الهجمات السيبرانية ضد الأهداف الروسية والبيروسية. وعلاوة على ذلك، لم يحجم الرعاة الغربيون لنظام كييف عن محاولة منعه فحسب، بل قاموا عمدا بدعم هذا الجيش من قراصنة الحواسيب دون التفكير في العواقب. وحددت منظمة حلف شمال الأطلسي مؤخرًا المهام ذات الصلة، كما نعلم، كجزء من مناورة الأمن السيبراني "الدروع المقلدة" التي تشارك فيها القوات المسلحة الأوكرانية.

وفي نيسان/أبريل، أعلنت واشنطن عن مكافأة قدرها ١٠ ملايين دولار لأي شخص يمكنه إثبات النظرية التي تزعم تورط الاستخبارات الروسية في هجمات سيبرانية على الولايات المتحدة. وتم تجاهل دعواتنا المتكررة لمعالجة القضايا من خلال الجهات المختصة.

وتعتمد الحكومات الغربية إلى إشراك مجموعات قراصنة وغالبًا مستخدمين عاديين في شن هجمات إلكترونية. تنتشر الأدوات والتعليمات التفصيلية عن شن هجمات الكمبيوتر في المجال العام، ويجري التحريض الجماعي على تنظيم هجمات القراصنة ضد البنية التحتية الروسية على شبكات التواصل الاجتماعي.

وفي ذلك السياق، لم نفاجأ بتعيين نينا يانكوفيتش، المولودة في غرب أوكرانيا والمعروفة بقيادة الحملة الإعلامية لتبويض صورة النازية الجديدة في أوكرانيا ونشر المعلومات عن فضيحة روسيا، التي لم تحدث، لرئاسة ما يسمى بمجلس إدارة المعلومات المضللة في وزارة الأمن الداخلي بالولايات المتحدة اعتبارًا من ٢٧ نيسان/أبريل من هذا العام. واتضح مؤخرًا أنها تلقت تعليمات مباشرة من منافسة ترامب في الانتخابات، هيلاري كلينتون. وحتى في الولايات المتحدة نفسها، تسبب هذا الاستخفاف الفج في فضيحة. واضطرت يانكوفيتش إلى الاستقالة، وعلق المشروع في الوقت الحالي. لكن ليس لدينا أدنى شك في أنه سيتم إحيائه بطريقة أو بأخرى طالما أن زملائنا الغربيين، بصرف النظر عن الترويج للزيف والمعلومات المضللة، لم يعد لديهم تقريبًا أي أساليب دبلوماسية.

وفي الأشهر الأخيرة، وصل عمل "وزارة الحقيقة الغربية" الجماعية، أو بتعبير أدق "وزارة الأكاذيب"، إلى ذروته. فقد أطلقت حملة من التضليل والتلاعب بالرأي العام لم يسبق لها مثيل في نطاقها وشدتها ضد روسيا. وتحولت أخيرًا وسائل الإعلام الغربية، التي لم تكن معروفة بالفعل بموضوعيتها، إلى بوق للدعاية الحكومية الفجة ومصانع للأخبار الزائفة.

أما عمالقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذين احتكروا مجال شبكات التواصل الاجتماعي واستضافة الفيديو، فتصرفهم ليس أفضل من ذلك. فقد نزعت المنصات الرقمية أخيرًا أفتعنتها ولم تعد تحاول إخفاء تحيزها السياسي. إنهم يجربون أي حسابات يتعارض محتواها مع جدول الأعمال الذي تملبه النخب الغربية. وسمحت شركة "ميتا" صراحة ببث خطاب الكراهية والدعوات إلى العنف ضد الروس والمتحدثين باللغة الروسية على منصاتهما.

إن الدول التي تطلق على نفسها اسم "مجتمع الديمقراطيات" تدبر في الواقع لديكتاتورية سيبرانية حقيقية. إنهم يريدون إيجاد عالم يتمتعون فيه - هم وحدهم - بالسيطرة الكاملة على تدفقات المعلومات وتحديد ما هو صحيح وما يحتاج الناس إلى قراءته ورؤيته. ويتم وصف أي وجهة نظر أخرى على الفور بأنها دعاية ومعلومات مضللة، ويتم تحيئة الحقائق المزجة جانبًا. ويجري إغلاق القنوات التلفزيونية الروسية وطرد الصحفيين الروس وحظر الوصول إلى المواقع الروسية. هل هذا ما يسمى بحرية الوصول إلى المعلومات؟ نأمل أن يكون هذا هو ما قصده منظمو جلسة اليوم بإساءة استخدام القيود المفروضة على الوصول إلى موارد الإنترنت بذريعة ضمان الأمن القومي.

ويوجه مدبرو الهجوم المعلوماتي المعادي لروسيا هجومهم ضد مختلف مجالات الأنشطة، بما فيها تلك التي لا علاقة لها على الإطلاق بالسياسة، مثل التعليم والثقافة والرياضة. وهذا انتهاك صارخ للمبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز التمييز على أساس العرق. وبالإضافة إلى العدوان المعلوماتي الذي يستهدف عقول الناس، نُظمت حملة لتقويض البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسها

الإلكتروني لا تقل خطورة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل. وما فتئنا نحاول منع هذا السيناريو منذ أكثر من عقدين.

وأود أن أذكر بأن روسيا كانت أول من أثار مسألة أمن المعلومات على الصعيد الدولي في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ وأدرجها في جدول أعمالها على أساس دائم. لقد أصررنا على أن تنشئ الأمم المتحدة منابر للتفاوض، أولاً منابر للخبراء ثم منابر مفتوحة لجميع الدول الأعضاء. وفي كل مرحلة من تلك المراحل، كان علينا أن نتغلب على أقوى مقاومة من زملائنا الغربيين، الذين ادعوا أنهم يستطيعون إدارتها بدون الأمم المتحدة. والطريقة التي يستغنون بها عن الأمم المتحدة معروفة جيداً للعالم.

ونحن نسعى إلى التزام دولي ينبغي في إطاره أن تتعهد جميع الدول بعدم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض عسكرية. ونطالب بوقف الاستخدام العسكري لمجال المعلومات. وطوال هذه السنوات، ما فتئنا نقترح مشاريع صكوك دولية محددة - مفهوم عالمي لضمان أمن المعلومات على الصعيد الدولي، وبالنيابة عن منظمة شنغهاي للتعاون، مشروع مدونة لقواعد السلوك المسؤول في ذلك المجال.

لكن ماذا عن زملائنا الغربيين؟ طوال هذه السنوات، كانوا يبنون بشكل علني إمكاناتهم الإلكترونية الهجومية ويطورون قواعد لاستخدامها. وكفي أن نتذكر دليل تالين المغرض للقانون الدولي المنطبق على الحرب الإلكترونية، الذي ينظم بالتفصيل كيفية شن ما يسمى بالحرب الإلكترونية الإنسانية.

من منا كان يستعد إذن للحرب الإلكترونية طوال هذه السنوات - روسيا، التي دعت إلى فرض حظر على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض سياسية وعسكرية وهي مستعدة للاضطلاع بما يترتب عنه من التزامات، أم البلدان الغربية، التي رفضت مراراً جميع تلك المبادرات من أجل الحفاظ على حرية تامة في مجال المعلومات؟ يجب ألا يسمح للمجال الإلكتروني بأن يصبح ميداناً لمواجهة جيوسياسية. هذه مسألة وجودية للبشرية. والآن أكثر من أي وقت

وإلى جانب ضخ الغرب للأسلحة التقليدية إلى أوكرانيا، هناك توزيع مواز غير خاضع للرقابة للأسلحة الإلكترونية وتقنيات استخدامها. ويكتسب العديد من الأشخاص المهارات العملية. فوفقاً لزيلينسكي، هناك أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ مقاتل في ما يسمى بجيشه الإلكتروني.

ويجري إنشاء جيش إلكتروني لا يمكن السيطرة عليه. وبعد تطوير المهارات في أوكرانيا تحت قيادة الدول الأعضاء أثناء مهاجمة روسيا، فإن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد. إنه ليس جيشاً نظامياً. يعرف الخبراء جيداً مدى صعوبة تعقب نشاط القراصنة في المجال الإلكتروني وتحديد مصدره وقمعه. سينتشر القراصنة في المجال الإلكتروني الذين تحشدهم الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم، مما يشكل تهديداً لمواطني الدول الغربية، من بين أمور أخرى.

إن عسكرة الفضاء الرقمي التي يقوم بها الغرب تزيد بشكل كبير من خطر الصدام العسكري المباشر، خاصة وأن النظام في كييف يتقن بنشاط الاستفزازات في مجال المعلومات وفقاً للتقنيات الغربية. لكن عواقبها يمكن أن تكون أكثر فظاعة. ويمكن أن تؤدي هجمات الكمبيوتر على البنية التحتية الحيوية إلى خسائر بشرية حقيقية وواسعة النطاق، ناهيك عن مخاطر الخطأ في تحديد الجناة في حالة الهجمات الملققة، والتي يسهل تنظيمها في الفضاء الافتراضي أكثر من الحيز المادي. وفي هذه الحالة، فإن مخاطر التصعيد غير المقصود وتبادل الهجمات الإلكترونية من شأنها أن تزيد على نحو متعدد الأوجه.

ويمكن أن تؤدي تصرفات نظام كييف المتهورة إلى مواجهة واسعة النطاق في الفضاء الإلكتروني من شأنها أن تشمل بلدان أخرى. وقد وسعت منظمة حلف شمال الأطلسي بالفعل حق الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة ٥ ليشمل مجال المعلومات. وستقع المسؤولية عن مثل هذا التصعيد بالكامل على عاتق الدول الغربية، التي تشجع على استهتار قيادة كييف وتهورها.

وفي مواجهة مثل هذا التهديد، سنكافح بالتأكيد ضد أي محاولات لتقويض أمن المعلومات في روسيا. ولكنني أحض أعضاء المجلس مرة أخرى على التفكير في خطر جر العالم إلى مواجهة في الفضاء



غير الدول. كيف سترد الدول، بما فيها الدول الموجودة في القاعة، على مثل هذا الهجوم في المستقبل من الناحية القانونية ووفقا للقانون الدولي الإنساني.

وللحيلولة دون ذلك المستقبل البائس، نحتاج إلى اتخاذ إجراء عاجل الآن في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمحافل الأخرى. والأمر الواضح هو أنه ينبغي لنا ألا نتوقع ظهور إجابات مجدية من المناقشات السياسية والأخلاقية التي ظلت دائرة لأكثر من عقدين والتي لم تلحق بالتكنولوجيات التي أصبحت الآن منتشرة في كل مكان والتي من الممكن استخدامها بهذه الطرق المدمرة.

وما من شك في أن التكنولوجيات الرقمية تتطوي على نصيب عادل من المخاطر والتحديات، ولا سيما مضاعف القوة للجماعات الإرهابية. ولكن، كما سمعنا أيضا، هذه ليست القصة بأكملها.

يمكن للتكنولوجيات الرقمية أيضا أن تكون عوامل تمكين للسلام، كما سمعنا اليوم. فعلى سبيل المثال، تسمح لنا نظم الإنذار بالكوارث الطبيعية، التي تعتمد على أحدث التكنولوجيات والبيانات، بالتنبؤ بالظواهر الجوية الشديدة، مثل الجفاف والأعاصير والفيضانات، وتحديد المعونة مسبقا وفقا لذلك. وقد ساعدت برامج العمل الاستباقية المتعاقبة في الصومال المجتمعات المحلية على مواجهة النقص المدمر في المياه والجفاف. وبفضل هذه التكنولوجيات، تمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الشركاء من التخفيف من فقدان سبل العيش وانخفاض استهلاك الأغذية، وضمان الحصول على المياه، وإبقاء الأطفال في المدارس، حيث ينتمون. وتضع المعلومات المناسبة المجتمع الدولي في وضع أفضل للاستجابة لتهديدات الأمن المناخي. إنها تنقذ الأرواح وتساعد على منع الهشاشة من أن تصبح سببا لعدم الاستقرار.

وبينما ننظر في الطبيعة المزدوجة للتكنولوجيات الرقمية، فقد حان الوقت للمجلس لكي يتجاوز الحديث بشأن المشكلة وأن يناقش سبلا محددة يمكن للمجلس من خلالها الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية للإسهام في السلام والأمن المستدامين. وتود الإمارات العربية المتحدة اليوم أن تتناول خمس مسائل محددة.

مضى، هناك حاجة إلى خطاب مسؤول يهدف إلى تطوير حلول عملية. ومن واجبنا أن ندعمه بغض النظر عن المناخ السياسي. وندعو إلى إجراء مناقشة غير مسببة بشأن جميع جوانب ضمان أمن المعلومات على الصعيد الدولي في محفل متخصص تحت رعاية الجمعية العامة - الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونعتقد أن اجتماعنا اليوم لا يحل محل أنشطة ذلك الفريق بأي شكل من الأشكال.

**السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**  
تود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تشكر الولايات المتحدة على تنظيم هذه الجلسة بشأن مسألة ذات أهمية متزايدة يتعين على مجلس الأمن معالجتها بشكل جماعي بما يتجاوز نزاعات محددة وقائمة بذاتها إلى حد كبير، من وجهة نظر الإمارات العربية المتحدة. كما نشكر وكالة الأمن العام ديكارلو والسيدة نياولا والسيد درويت على إحاطاتهم الثاقبة حقا اليوم.

تتقدم التكنولوجيا الرقمية بسرعة مذهلة. دعونا نفكر مرة أخرى في عام ١٩٨٩، عندما تم إنشاء الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت). بحلول نهاية العقد التالي، طور لاري بيدج وسيرجي برين محرك غوغل (Google). لم نكن نعرف في ذلك الوقت أن هذه الفكرة الجديدة، القادمة من مرآب في كاليفورنيا، ستغير حياتنا إلى الأبد. بعد مرور عقد من الزمان، بات محرك Google متاحا في الهواتف الذكية للجميع، وبات جزءا لا غنى عنه في مجالي العمل والحياة، مما أدى إلى إحداث تقدم وتغيير هائلين.

دعونا الآن نتخيل ما يحدث اليوم بنفس السرعة الهائلة على الجانب الشائن من التكنولوجيا، كما سمعنا، أمام ناظرينا. على سبيل المثال، ضاعفت التطورات المستمرة في التكنولوجيات الرقمية إمكانيات ما تستطيع أجهزة مثل الطائرات بدون طيار القيام به. وفي المستقبل القريب، سيكون من الممكن أن تقوم أسراب من الطائرات بدون طيار، التي تستخدمها الجماعات الإرهابية، بشن هجمات عبر الحدود، باستخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه وغيرها من السمات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، بدون إمكانية إسنادها إلى دولة أو جماعة من



ثالثاً، ينبغي أن نستفيد من التكنولوجيات الرقمية لتعزيز حماية المدنيين من الأذى. فعلى سبيل المثال، في العالم المادي، تستخدم الجهات الفاعلة في المجال الطبي وبعض الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني شارتي الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر للإشارة إلى حمايتهما الخاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. وبما أن هذه الجهات الفاعلة تواجه تهديدات رقمية جديدة من الهجمات على ركيزتها الرقمية، ينبغي أن نبدأ في النظر فيما إذا كانت هناك شارة رقمية تشير بوضوح إلى أنه يجب ألا يتم استهداف الجهات الفاعلة الطبية والجهة الفاعلة في مجال العمل الإنساني مطلقاً، سواء عبر الإنترنت أو دون اتصال بالإنترنت. وينبغي ألا تعزز تلك الشارة الفكرة القائلة بضرورة حماية تلك الشبكات فحسب، بل ينبغي أيضاً أن تكون هناك مساءلة عن أي انتهاكات وأن القانون الدولي ينطبق هنا.

رابعاً، للابتكار الرقمي تأثير على العالم المادي، مما يضاعف إمكانيات ما يمكن أن تفعله أجهزة مثل الطائرات المسيّرة. وقد ذكرت ذلك في مستهل ملاحظاتي. ويمكن للطائرات المسيّرة المتاحة تجارياً الآن الطيران بشكل أسرع، والسفر إلى مسافات أبعد، وحمل حمولات أكبر والاستفادة من الذكاء الاصطناعي والأدوات الأخرى للعمل دون تحكم يدوي. والطائرات المسيّرة لا تعمل فقط في الهواء. ففي ٣ آذار/مارس ٢٠٢٠، كما ورد في إحاطتي إلى المجلس، استخدمت جماعة الحوثي الإرهابية قارباً غير مأهول يعمل عن بعد ومحملاً بالمتفجرات لمهاجمة ناقلة نفط قبالة سواحل اليمن. ولو نجح هذا الهجوم لأدى إلى آثار مدمرة - ليس فقط على الناقلة وطاقمها، ولكن على البيئة، وطرق الإمداد العالمية، والمجتمعات المحلية على طول الساحل اليمني التي تعتمد على البحر في معيشتها. إننا في حالة طبيعة فوضوية على غرار فلسفة هوبس فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا من جانب جهات فاعلة من غير الدول تتمتع بقدرات فائقة. إن عدم اتخاذ أي إجراء ليس خياراً لأنه عندما لا توجد لوائح تنظيمية، فإننا لا نقوم سوى بتشجيع الانتشار. ومن الواضح اليوم من خلال الأدلة المعروضة وغيرها من التقارير أن الجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول يمكنها

أولاً، وكما ذكر آخرون، يجب ألا يُسمح للجماعات الإرهابية والمتطرفة مثل داعش والقاعدة والكثير من الجماعات الأخرى باستخدام الإنترنت لنشر مخططاتها والتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي والبلابين من مستخدميها. وقد استثمرت شركات التكنولوجيا بشكل متزايد في أدوات الرصد القائمة على الذكاء الاصطناعي وأفرقة الإشراف البشري لإزالة هذا المحتوى من منصاتها. ومع ذلك، كان من الواضح للحكومات لفترة من الوقت أن نهج العمل كالمعتاد لا يكفي، لأن الإرهابيين والمتطرفين يواصلون تعزيز نزعة التطرف والتجنيد عبر الإنترنت. وهذه المشكلة لا تقتصر بأي حال من الأحوال على البلدان النامية. فقد تم دفع مرتكبو عدد من جرائم الكراهية البارزة الأخيرة ضد الأقليات الدينية والعرقية في معظم أنحاء أوروبا والولايات المتحدة إلى التطرف من خلال هذه المنصات على الإنترنت، وكذلك عدد لا يحصى من مجندي داعش في جميع أنحاء العالم. ولذلك، فعلى الرغم من أننا شهدنا تقدماً في السنوات الأخيرة في تعزيز الأطر التنظيمية والتشريعية لحماية المستخدمين من المحتوى الإرهابي والمتطرف، فمن الواضح أننا بحاجة إلى تسريع هذه الجهود، لأن الإطار المعياري الدولي ما زال متخلفاً عن الركب. وهذه المسؤولية لا تقع على عاتق شركات التكنولوجيا فحسب، بل تقع أيضاً على عاتق الحكومات.

ثانياً، يجب أن نعالج الآثار الضارة لحملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة عبر الإنترنت باستخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات السلام والأنشطة الإنسانية. وينبغي صونها. وقد شهدنا حالات أصبح فيها حفظة السلام والعاملون في مجال الإغاثة الإنسانية، الذين يعرضون أنفسهم بالفعل للأذى لحماية المدنيين، أكثر عرضة للخطر بسبب انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة ضدهم. وهناك حاجة إلى استجابات فعالة لمكافحة المعلومات المضللة على مستويات متعددة، بما في ذلك من خلال استخدام القطاع الخاص عن طريق القواعد والأنظمة، والتدقيق في الحقائق، وتوسيم المعلومات، وحملات محو الأمية الإعلامية. وينبغي الترحيب بالاقتراحات التي قدمها اليوم مقدمو الإحاطات بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من قدرتها وإمكاناتها في هذا الصدد.

أيدنا بنشاط جهود التنفيذ، ويشجعنا أن نرى فكرة إنشاء اتفاق رقمي عالمي في تقرير الأمين العام "خطتنا المشتركة" (A/75/982). ونحن جميعا بحاجة إلى مواصلة الدفاع عن هذا العمل المتعدد الأطراف.

وستواصل الإمارات العربية المتحدة العمل مع جميع المجتمعين هنا وجميع أصحاب المصلحة لضمان أن يستفيد العالم من التقنيات الرقمية كعامل تمكين رئيسي لتحقيق مجتمعات أكثر مرونة وإنصافا وشمولا.

**السيد دي أوليفيرا ماركيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** تشكر البرازيل رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم الإحاطة اليوم بشأن أثر التكنولوجيات الرقمية في صون السلام والأمن الدوليين. ونعرب أيضا عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، والسيدة نيابولا، والسيد درويت على عروضهم الثاقبة.

تجلب عملية التحول الرقمي فوائد وفرصا كبيرة للبشرية، بما في ذلك لبناء السلام والتفاهم وتمكين الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا والفئات الضعيفة.

وأظهرت جائحة مرض فيروس كورونا للمجتمع الفوائد الكبيرة لاستخدام التكنولوجيات الرقمية، التي أثبتت أنها أدوات فعالة للإبقاء على الحياة اليومية ممكنة، مع القيود التي فرضها تهديد الفيروس. وقد تمكنت نظم التعليم والتجارة والنظم المصرفية، من بين أمور أخرى كثيرة، من تكييف التكنولوجيات القائمة مع الواقع الجديد المفاجئ. وقد اعتمد المجلس ومنظومة الأمم المتحدة عليها لمواصلة عقد الجلسات، واليوم اعتدنا حتى على فكرة الاستماع إلى مقدمي الإحاطات الذين لا يستطيعون حضور جلسة شخصيا. وبالطبع، لا يتم التمتع بهذه الفوائد على قدم المساواة في كل مكان، بسبب استمرار أوجه عدم المساواة في إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولا تزال معالجة تلك الفجوة الرقمية مهمة هامة للمجتمع الدولي.

وكما ندرك جيدا، فإن نفس التكنولوجيات الرقمية التي أحدثت ثورة في حياتنا بالسماح بتوليد كميات هائلة من المعلومات وتخزينها ونشرها والوصول إليها غالبا ما أساءت الحكومات والجهات الفاعلة

بشكل متزايد الحصول على هذه التكنولوجيات. وندين بشدة استخدامها لشن هجمات عبر الحدود، أو استهداف المدنيين أو البنية التحتية المدنية، في انتهاك للقانون الدولي. ولكن هذا التهديد لن يزداد خطورة إلا مع تقدم التكنولوجيا، ويجب التصدي له في الأمم المتحدة. وينبغي للحكومات أن تعزز التنسيق وأن تدعم تدابير بناء القدرات، وأن تتبادل الممارسات الجيدة والإرشادات لمواجهة هذا التهديد.

وأخيرا، تحدثنا عن أهمية التكنولوجيات الرقمية لحماية الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ونود الآن أن نتكلم عن دورها في توسيع نطاق العمل الإنساني. ويمكن للابتكارات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية والتحويلات النقدية الرقمية وتقنيات الكتل المتسلسلة أن تحسن العمليات الإنسانية. ولا تساعد هذه التكنولوجيات الناشئة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على توقع الأزمات والاستعداد لها فحسب، بل تمكنها أيضا من التحرك بسرعة وكفاءة أكبر عند نشوء هذه الأزمات.

وبينما ننظر في الابتكار الرقمي، ينبغي ألا ننسى الفجوة الرقمية، إذ أن ما يقدر بنحو ٣٧ في المائة من سكان العالم - أي حوالي ٣ بلايين شخص - لم يستخدموا الإنترنت قط. ولا تزال الفجوة واسعة، وتؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ولا يستخدم الإنترنت سوى ١٩ في المائة من النساء في أقل البلدان نموا - أي أقل بنسبة ١٢ في المائة من الرجال. ومن الواضح أن عدم المساواة في العالم المادي يتكرر في العالم الرقمي. وبينما نفكر في الكيفية التي يمكن أن يساعدنا بها الابتكار على توسيع نطاق تأثيرنا، ينبغي أن نعطي الأولوية لمن لم يروا بعد عوائد التطورات التكنولوجية الشائعة الآن في أجزاء أخرى من العالم.

وباعتبار الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول المناصرة للتقنيات الرائدة، فإنها تستفيد من فوائدها محليا وخارجيا. ولهذا السبب دافعنا، قبل أربع سنوات، عن إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام، الذي جسد اعتقادنا بأن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في السلام والأمن العالميين. وقد

الاستراتيجية في بعثات حفظ السلام. فالاتصالات الاستراتيجية تعمل كعوامل تمكينية ولها أثر مضاعف في جميع المجالات الصادر بها تكليف، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين والخطط المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وهي علاوة على ذلك بالغة الأهمية في التصدي للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة التي قد تعوق تنفيذ الولايات وتهدد سلامة وأمن حفظة السلام.

**السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة، والتي تتيح لنا الفرصة للنظر في أثر التكنولوجيات الرقمية على صون السلم والأمن الدوليين. لقد أصبحت هذه المسألة في الآونة الأخيرة تبرز أكثر فأكثر في جدول أعمال السلم والأمن الدوليين. وأود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو، وكذلك السيدة نياولا والسيد درويت، على إحاطاتهم المستنيرة.

إن الموضوع الذي يقع في صميم مناقشتنا اليوم يذكرنا أكثر من أي وقت مضى بأن التقدم التكنولوجي قد دفع حدود عالمنا المادي إلى الفضاء الرقمي والسيبراني اللامتناهي. وهذا يعني، من ناحية، توسيع إمكانياتنا على جميع المستويات، بما في ذلك صون السلم والأمن الدوليين، ولكنه يعني من ناحية أخرى إعادة تشكيل ومعايرة التهديدات التي يتعرض لها.

يعتمد حفظ السلام الآن أكثر من أي وقت مضى على نظام إيكولوجي قوي من التكنولوجيا والابتكار الذي لا يعزز أدوات إدارة النزاعات ومنع نشوبها فحسب بل يشجع أيضا على تحسين الوعي بالأوضاع، ويحسن دعم البعثات، ويسر التنفيذ المعزز لولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وغالبا في بيئات معقدة.

ويسهم التقدم التكنولوجي أيضا في تعزيز أمن حفظة السلام والسكان المدنيين ويسمح بتحسين الإجراءات الوقائية، ولا سيما في مجال العمل الإنساني. لقد أصبح استخدام المركبات الجوية بدون طيار ونظم تحليل النقاط الوسيطة المفضلة بشكل متزايد لمراقبة وتوقع التحركات في المناطق التي يصعب الوصول إليها مثل ساحات المعارك، وذلك للحصول على معلومات موثوقة من أجل استجابات أكفأ وفي الوقت الأنسب.

من غير الدول استخدامها. وقد تطرقت مناقشة اليوم إلى بعض تلك التحديات، التي تتسم بطابع متنوع وتتطلب بالتالي طرائق مختلفة لاستجابات الدول.

وقد سلمت الجمعية العامة بأن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على أنشطة الدول في الفضاء الإلكتروني وأنه ضروري لصون السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وتعزيز بيئة رقمية مفتوحة وأمنة وسلمية ويمكن الوصول إليها. ويجب احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على شبكة الإنترنت وخارج الإنترنت. ونشدد أيضا على أهمية التقيد بالمعايير الطوعية وغير الملزمة للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني التي أقرتها الجمعية العامة، بما في ذلك من خلال حماية البنية التحتية الحيوية للمعلومات التي تدعم الخدمات الأساسية للجمهور.

وللتصدي لتحدي المعلومات المضللة يجب على الحكومات والمجتمعات أن تعتمد استراتيجيات عامة. إن الحملات التثقيفية والمناقشات المفتوحة لزيادة الوعي، فضلا عن التعاون بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة مثل شركات وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن تساعد في معالجة إساءة استخدام المنصات الرقمية لغرض التحريض على العنف والإرهاب.

وقد أدى التعاون الدولي المتعلق باستخدام التكنولوجيا الرقمية إلى تحسن كبير في قدرتنا على تحديد التهديدات المشتركة، بما في ذلك التهديدات من جهات فاعلة غير حكومية مثل الجماعات الإرهابية. ومع تطور التكنولوجيات يمكننا أيضا استخدامها بكفاءة أكبر لتحسين شفافية مجلس الأمن ومرونته. ينبغي أن نشجع على استخدام التكنولوجيات الجديدة لتزويد النساء والشباب والمجتمع المدني بقدرة أكبر على الوصول إلى عمليات السلام ومبادرات بناء السلام وحفظ السلام.

وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تستفيد من التكنولوجيات الرقمية القائمة بكامل إمكانياتها من أجل تحسين تنفيذ ولايتها. وأود أن أبرز أهمية التكنولوجيات الجديدة للاتصالات

القائمة والجديدة لتحسين قدرة بعثاتنا لحفظ السلام على الاضطلاع الفعال بولاياتها؛ وتمكين عمليات السلام من كشف وتحليل ومواجهة التهديدات للمدنيين وحفظه السلام والبعثات الإنسانية والسياسية في الوقت المناسب وبطريقة متكاملة؛ وأخيرا ضمان استخدام عمليات السلام للتكنولوجيات الرقمية بقدر أكبر من المسؤولية ومع احترام حقوق الإنسان أينما كانت معرضة للخطر.

إن بلدي يؤيد استراتيجية التحول الرقمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكذلك استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية.

وتظل غابون ملتزمة التزاما راسخا بالاستخدام السلمي والمسؤول للتكنولوجيا من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وتدعو إلى تعزيز التعاون الثلاثي، وهو أمر أساسي، في جملة أمور، لتنفيذ القرار ٢٥١٨ (٢٠٢٠)، بشأن سلامة وأمن حفظة السلام.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية الحشد على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية لتحقيق الإدارة المثلى للفضاء الرقمي والتقدم التكنولوجي وجعلها حافزا حقيقيا لولايات بعثات الأمم المتحدة للسلام والصكوك الرئيسية للسلم والأمن الدوليين.

**السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية):** أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم المثيرة جدا للاهتمام. كما أشكر الولايات المتحدة على تيسير هذه المناقشة الهامة داخل مجلس الأمن.

لقد شارك المجلس خلال العام الماضي، بأشكال مختلفة، في مناقشات بشأن التكنولوجيا والأمن، بدءا من الاجتماع المعقود بصيغة آريا بشأن التكنولوجيا الناشئة والأمن الذي عقدته البعثة الدائمة للصين في أيار/مايو ٢٠٢١ وحتى المناقشة المفتوحة في حزيران/يونيه، عندما أدرجت إستونيا الأمن السيبراني على جدول أعمال المجلس لأول مرة (انظر S/2021/621). وهذا استمرار في الوقت المناسب لتلك المناقشات.

إن التقنيات الرقمية الناشئة والمتطورة تتيح فرصا كبيرة في عدد من المجالات. والواقع أنه لولا التكنولوجيا الرقمية لما تمكن مجلس

من الواضح أن العالم يمر بنقطة تحول نحو الروبوتات والرقمنة في مجتمعاتنا، وفي حوكمتنا - الوطنية والعالمية على حد سواء - ولا سيما بشأن حقوقنا وواجباتنا. ومن المؤسف أن هذه الطفرة التكنولوجية لا تقتصر على كونها مفيدة. إنها مصحوبة بعواقب وبواعث قلق، مثل أي علم من العلوم لا تكتف به عباءة الضمير.

وكثيرا ما يُعتبر التقدم التكنولوجي مضاعفا للقوة، ويكشف عن نفسه أيضا كعامل من عوامل مفارقة حالات النزاع. والواقع أن خطاب الكراهية والتطرف والتحرير على التمييز والعنف بجميع أشكالهما، التي تُنشر عبر الإنترنت والشبكات الاجتماعية وتشكل النساء والشباب الأهداف الرئيسية الضعيفة لها، أصبحت اليوم أدوات مفضلة للإرهاب والخوف وإدامة الأزمات.

إن تصنيع أسلحة أكثر قوة وتطورا، والتي يصقلها التقدم التكنولوجي، يجلب معه قدرة مضخمة على الإزعاج والتجريد من الإنسانية، والتي يجب إخضاعها لإطار قانوني وأخلاقي صارم مع المجازفة بأن تكون خطرا حقيقيا على البشرية. إن المشهد المحزن للجماعات المسلحة والإرهابية التي تحصل بحرية على أسلحة تتطور بشكل متزايد وتكنولوجيات جديدة لتعزيز قدرتها على زعزعة الاستقرار في عدة مناطق في أفريقيا يذكر بضرورة تمكين حفظة السلام، وكذلك القوات النظامية في البلدان المعنية، من الحصول أيضا على أحدث التكنولوجيات.

إن القدرة على البقاء لتلك الدول الواقعة في قبضة هذه القوى الهدامة وبقاء السكان المعنيين، العالقين في فخ رهيب بين عجز دول ذات سلطات منحطة والعذابات التي تتسبب فيها جماعات مسلحة هدفها الرعب والفوضى، هما على المحك. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن قوات حفظ السلام من الحصول على معدات تكنولوجية تتناسب مع حجم التهديدات الناشئة وتتكيف مع التحديات التي يتعين مواجهتها، وبخاصة في النزاعات المسلحة غير النمطية ضد الجماعات الإرهابية.

إننا ننشاطر الاقتناع بأنه من الضروري تشجيع الابتكار التكنولوجي والتقدم في هذا المجال؛ وتعظيم إمكانات التكنولوجيات

ولا تزال المعلومات المضللة تشكل تحدياً أيضاً في العديد من المجالات، بما في ذلك الخطر الذي تتعرض له بعثاتنا لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، عند نشر معلومات مغلوطة لتتشأ بيئة أكثر عدائية بين المجتمعات المحلية التي يُنشر حفظه السلام لمساعدتها. ومع ذلك، فإن الدفاع الأمثل ضد المعلومات المضللة هو وجود قطاع إعلامي حر ومستقل ومهني. ومن الضروري أن تكون وسائل الإعلام حرة في نقل المعلومات المهمة وطرح الأسئلة الحاسمة والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. ومن ثم، يمكن لدعم وسائل الإعلام المستقلة والتعددية وكفالة سلامة الصحفيين أن يساعد أيضاً في الحد من التوترات ومنع نشوب النزاعات.

وأشكركم مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، على إدراج هذه المسألة في جدول أعمالنا. وأتطلع إلى استمرار إجراء هذه المناقشة بشأن الكيفية التي يمكننا بها منع المعلومات المضللة ومكافحتها فضلاً عن غيرها من التحديات الناجمة عن إساءة استخدام التكنولوجيات الرقمية، دون إغفال الفوائد الهائلة التي توفرها هذه التكنولوجيات لصون السلام والأمن الدوليين.

**السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة اليوم. ونشعر بالامتنان الشديد أيضاً لمقدمي الإحاطات على إسهاماتهم، فقد أوضحوا أن التكنولوجيا تغير الطريقة التي نرصد بها النزاعات والأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم ونفهمها ونستجيب لها.

أولاً من الجلي أن التكنولوجيا يمكن أن تضطلع بدور فعلي في منع نشوب النزاعات. وإذا استطعنا أن نستبق المخاطر، عندئذ يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نتخذ إجراء قبل أن تقع الأزمة. وتتيج القرارات الحسنة التوقيت اتخاذ إجراءات مبكرة ووقائية، وهو مجال أرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستكشفه أكثر، بالتعاون مع الأمانة العامة. ولذلك أيضاً نعمل مع الآخرين والقائمين على الصناعة لتطوير نماذج لمنع نشوب النزاعات تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

ثانياً، من الضروري أثناء النزاع نفسه توعية حفظه السلام التابعين للأمم المتحدة الموفدين في بعثات بالحالة على نحو دقيق.

الأمن نفسه من العمل خلال المراحل الأولى من جائحة مرض فيروس كورونا. وفي الوقت نفسه، قد تثير التكنولوجيات الرقمية أيضاً شواغل وتحديات. فحين تُستخدم لأغراض خبيثة لا شك في أنها يمكن أن تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ولذلك تأتي مناقشة اليوم في صميم ولاية المجلس ومسؤوليته.

وليس الدول وحدها من تستحدث التكنولوجيات الرقمية وتستخدمها. وذلك يؤكد أهمية التعاون بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين. ونحن بحاجة إلى التعاون مع جميع الجهات التي تطور التكنولوجيات وتستخدمها، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وما من شيء عدا التعاون سيمكننا من التأكد من أن التكنولوجيات الجديدة تساعدنا على المضي قدماً في اتجاه يعود بالنفع علينا جميعاً. وتشكل الأمم المتحدة منبراً عالمياً هاماً لهذا النوع من التفاعل.

إن إساءة استخدام التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تؤثر على السلام والأمن على الصعيد العالمي، على سبيل المثال، من خلال عمليات حجب الإنترنت أو الانتشار الهائل للمعلومات المضللة. ويساور النرويج القلق من أن تسفر التطورات في سوء الاستخدام للمجال الرقمي عن عواقب قد تؤدي إلى تصعيد التوترات، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها. ولا تمثل القيود المتعمدة المفروضة على الوصول إلى شبكة الإنترنت، كلياً أو جزئياً، سوى نوع واحد من سوء الاستخدام. ويمثل انتشار المعلومات المضللة المستهدفة من خلال التكنولوجيات الرقمية نوعاً آخر - غالباً ما يحد من وصول الناس إلى المعلومات الموثوقة في الأوقات التي تمس فيها الحاجة إليها.

ومع ذلك، ينبغي ألا نقلل من شأن الآثار الإيجابية للتكنولوجيات الرقمية. فيمكنها أن تساعد في تعزيز الإدماج في عمليات صنع القرار عن طريق إتاحة وصول الفئات التي كانت مستبعدة تقليدياً، مثل النساء والأقليات، بما في ذلك من خلال استخدام التداول عن بعد عن طريق الفيديو في مجلس الأمن نفسه لتيسير مشاركة المزيد من مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني على تنوعهم.



بعد أن استعادت المدينة. غير أن صور الأقمار الصناعية أثبتت أن الجثث في شوارع بوتشا كانت هناك لعدة أسابيع، مما يوضح أنها قُتلَت خلال الفترة التي احتلت فيها القوات الروسية البلدة.

واليوم، بدلا من الحديث عن استقزاز مدبر، نسجت بعض الهراء الجديد حول مدعية عفا عليها الزمن. وهذا تكتيك روسي آخر لمحاولة تشتيت انتباهنا وإرباكنا والتعتيم على أفعالها. فهي تُطلق طبقات من الأكاذيب المتناقضة لكي يختلط الأمر على الناس فلا يعرفون ماذا يصدقون. غير أنه لا ينبغي لأحد أن تنطلي عليه تلك الخدعة. ونتطلع إلى أن تجري المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا كاملا حتى نتمكن من معرفة الحقيقة بشأن ما حدث في بوتشا، استنادا إلى أدلة حقيقية. ونأمل أن تتبثق لوائح الاتهام عن ذلك التحقيق.

إن مكافحة المعلومات المضللة والدفاع عن وسائل الإعلام الملزمة بنقل الحقيقة عبر الإنترنت أمران حاسمان لحسن سير عمل النظام الدولي. ولذلك لا يحق للوفد الروسي أن يتحسر على أنه يخضع للجزاءات على وسائل التواصل الاجتماعي أو لحظر منافذه الدعائية الحكومية. وفي الحيز الرقمي، كما هو الحال في أي حيز آخر، يجب أن نسعى جاهدين لحماية الحقيقة من هذا الخطاب الجديد الذي يكيل بمكيالين.

وفي الختام، نحن بحاجة إلى التعاون، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات الأخرى، لتحقيق النفع من التكنولوجيات الرقمية والتصدي للمخاطر المرتبطة بها. ويشمل ذلك تكييف المؤسسات والتمسك بالقواعد المتجذرة في المعايير الرفيعة وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية. ويجب على المجلس أن يكفل استمرارنا في الاسترشاد بالأطر القائمة والقانون الدولي ونحن نفعل ذلك. وإذا نجحنا في القيام بذلك، يمكننا أن نكفل أن تكون التكنولوجيات الرقمية قوة للخير وفرصة لإحداث التغيير في ميدان الحفاظ على السلام والتنمية.

**السيد فليين** (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطات.

ويمكن للجمع بين التكنولوجيات الرقمية، مثل الرصد عن بعد وتحسين عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، أن يُمْكِنَ بعثات حفظ السلام والرصد من تحسين فهمهما للتهديدات ومواطن الضعف في الميدان. وإذا استطعنا الحصول على تلك الطائرات بدون طيار التي وصفتها زميلتنا من الإمارات العربية المتحدة لمساعدة حفظة السلام بدلا من مهاجمة الناس، فيمكننا إحراز تقدم.

ثالثا، تتيح التكنولوجيا أيضا قدرا أكبر من المساءلة. وكما سمعنا اليوم، بما في ذلك من مقدمي الإحاطات البارعين، فإن وسائل التواصل الاجتماعي تمكن تحقيق قدر أكبر من المساءلة. وتمكّن الناس من إخبار العالم عن النزاعات، وهم يواجهونها، وتكفل أن يعرف العالم ما يحدث بشروطهم. وذلك يعني أن الحقيقة، بما في ذلك الأدلة على الفظائع الجماعية أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني، لا يمكن أن يخفيها أولئك من يرغب في إخفائها.

وكما سمعنا اليوم أيضا، تستخدم الدول وغيرها من الجهات الفاعلة التكنولوجيا لقمع حقوق الإنسان ونشر المعلومات المضللة وأداة في النزاع. ونرى بعض الدول تحاول إخفاء الحقيقة من خلال منع الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي أو مواقع وسائل الإعلام المستقلة. وكما لاحظ آخرون، رأينا ذلك في العام الماضي عندما حجب المجلس العسكري شبكة الإنترنت في ميانمار. ونشهد أيضا أنظمة استبدادية تستخدم تكنولوجيا المراقبة لرصد مواطنيها واضطهادهم وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية. ويمكن أيضا لمن يسعون إلى زعزعة الاستقرار استخدام التكنولوجيا، وهذا صحيح بشكل خاص في سياق غزو روسيا لأوكرانيا، حيث شنت روسيا هجمات إلكترونية، وكما أفادت التقارير، استخدمت مصنعا للترولات عبر الإنترنت لنشر المعلومات المضللة والتلاعب بالرأي العام حول حربها غير القانونية.

ولحسن الحظ، يمكن للتكنولوجيا أيضا أن تساعدنا في مكافحة المعلومات المضللة. وقد حاولت روسيا مرة أخرى اليوم الادعاء بأن جثث الضحايا الملقاة في شوارع بوتشا كانت "استقزازا مدبرا" من جانب أوكرانيا. وأشارت إلى أن القوات الأوكرانية قامت بتدبير ذلك الاستقزاز



تلك الجهود علما بالمخاطر الخاصة التي تواجه تلك المجموعات في الفضاءات على الإنترنت، فضلا عن الفجوة الرقمية بين الجنسين على الصعيد العالمي.

ونشجع جميع الحاضرين حول الطاولة على أن يكونوا أكثر انفتاحا على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التكنولوجيا في منع نشوب النزاعات وفي التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ. وبناء القدرات، وتدابير ومبادرات بناء الثقة، بما في ذلك برنامج العمل للنهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، الذي تفخر أيرلندا بالمشاركة في رعايته، أمور محورية لهذه الجهود.

ويمكن للتكنولوجيا أيضا أن تعمل كمضاعف للقوة في بعثات حفظ السلام، مما يوفر لحفظة السلام التابعين لنا وعيا أكبر بالحالة وقدرات محسنة على تحليل البيانات. هذه العوامل التمكينية البالغة الأهمية تحسن السلامة والأمن والكفاءة التشغيلية، مما يعزز تنفيذ الولاية. ولهذا السبب يكتسي تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهمية بالغة.

وفي أوقات النزاع المسلح بالتحديد يجب أن ندافع بقوة عن الحق في حرية التعبير، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، والوصول إلى المعلومات - وهي حريات أساسية لتعزيز السلام الدائم، وفهم طبيعة النزاع وكفالة المساءلة. واليوم، أشيد بالمواطنين العاديين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في أوكرانيا الذين يستخدمون التكنولوجيات الرقمية لتبادل القصص المروعة من الخطوط الأمامية، معرضين أنفسهم في كثير من الأحيان لمخاطر كبيرة. وهم يعملون بلا كلل لجمع الأدلة الرقمية على الهجمات والتحقق منها وحفظها، على أمل أن تستخدم لمحاسبة المسؤولين عنها.

ومما لا شك فيه أن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ينطبق في الفضاء الإلكتروني. ويجب أن ترتكز نهجنا إزاء التكنولوجيات الرقمية على حقوق الإنسان وسيادة القانون والقيم الديمقراطية.

تدعم أيرلندا فضاء إلكترونا حرا وآمنا ومأمونا وشاملا ويمكن الوصول إليه. نحن نعلم أن التقنيات الرقمية لا توجد في فراغ. ومن

كما سمعنا اليوم، تشكل التكنولوجيا قوة إيجابية للخير في حياتنا، ولكن يمكنها أن تكون أيضا سلاحا قويا لإثارة العنف والنزاعات. فالهجمات والجرائم الإلكترونية وإساءة استخدام التكنولوجيا لنشر المعلومات المضللة تضر بشدة بالثقة، في حين تسهم تطورات التكنولوجيا الحديثة في الطابع المتغير للنزاع. ويمكن نشر خطاب الكراهية وتضخيمه في غضون دقائق، ومن ثم استقطاب المجتمعات المحلية وتقويض الديمقراطية وتأجيج التعصب والعنف في جميع أنحاء العالم.

وثمة أمثلة لا تحصى على هذه المخاطر. وقد روجت وسائل الإعلام الروسية التي تسيطر عليها الدولة روايات مضللة في محاولة لإيجاد ذريعة لحربها غير المشروعة وغير المبررة في أوكرانيا. ومع استمرار الحرب، تستمر جهود الاتحاد الروسي لتشويه الواقع وإنكار عدوانه الوحشي على الأرض.

وفي ميانمار، كما سمعنا من آخرين، فإن تقليص الوصول إلى الإنترنت قبل الانقلاب كان بمثابة إشارة إلى التآكل اللاحق للحريات الأساسية والقمع والمراقبة والعنف الوحشي. وفي إثيوبيا، شهدنا إساءة استخدام التكنولوجيات لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان، ومراقبة النشاط، ونشر خطاب الكراهية، وإثارة التوترات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وفي حالات أخرى كثيرة، يساء استخدام التكنولوجيات الجديدة لتهديد أمن الدول وسلامتها، واستهداف الهياكل الأساسية الحيوية، والتدخل في العمليات الديمقراطية، وتقييد حقوق الإنسان.

وفي حين أن انتشار التكنولوجيات الرقمية ينطوي على مخاطر وتحديات جديدة، فإنه ينطوي أيضا على إمكانية الاضطلاع بدور حيوي في دعم السلام. من كولومبيا إلى ليبيا، رأينا كيف دعمت التقنيات الرقمية قدرا أكبر من الشمولية، وعززت المشاركة في عمليات السلام، واستكملت التفاعلات وجها لوجه. ويمكنها، بل وينبغي لها، أن تيسر وتوسع نطاق مشاركة المرأة والشباب والأقليات. وترحب أيرلندا بعمل وحدة دعم الوساطة وخلية الابتكار التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في ذلك الصدد. ومع ذلك، يجب أن تحيط

أود أن أبدأ بشكر جميع زملائي اليوم على مشاركتهم في حوار بناء للغاية حول الدور الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية في النهوض بالسلام والأمن الدوليين. لسوء الحظ، اختارت روسيا أن تكون غير بناءة من خلال شن هجمات لا أساس لها لنشر ذات نوع المعلومات المضللة التي نحن هنا اليوم، جزئياً، للحديث عن سبل منعها والتصدي لها.

لن أنغمس في حديث روسيا الذي لا نهاية له عن نظريات المؤامرة. وبدلاً من ذلك، سنعمل معاً في المستقبل مع أعضاء آخرين في المجلس لمواصلة هذه المحادثات الهامة في الأسابيع والأشهر المقبلة. وأود مرة أخرى أن أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم اليوم. وأود أيضاً أن أشكر جميع زملائي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

الواضح أن الجهات الفاعلة من غير الدول تؤدي دوراً رائداً في دفع عجلة الابتكار التكنولوجي. إن المشاركة النشطة والهادفة للمجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، والجماعات النسائية، والخبراء التقنيون، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص في عملنا لتحديد حلول للتحديات المشتركة أمر بالغ الأهمية. كما تشجع أيرلندا بقوة لجنة بناء السلام على النظر في أثر التكنولوجيات الرقمية، الإيجابي والسلبي على حد سواء، في مناقشاتها ومشورتها.

وفي الختام، فإن الاستثمار في إمكانات التكنولوجيات الرقمية هو استثمار في السلام. وعندما يتعلق الأمر باستخدام التكنولوجيا الرقمية، تؤمن أيرلندا إيماناً راسخاً بأن تعددية الأطراف، وسلوك الدول المسؤول، والشفافية، والمساءلة البشرية أمور أساسية لبناء وصون الثقة التي يقوم عليها السلم والأمن الدوليان.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان آخر بصفتي ممثلة

الولايات المتحدة.